

بنك فيصل الإسلامي المصري

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

الموافق ٢٧ جماد الاول ١٤٤٣ هـ

BDO خالد وشركاه

محاسبون قانونيون ومستشارون

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

رقم الصفحة	المحتويات
١	قائمة المركز المالي المستقلة
٢	قائمة الدخل المستقلة
٣	قائمة الدخل الشامل المستقلة
٤	قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
٥	قائمة التدفقات النقدية المستقلة
٧٠ - ٦	السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة



BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون



حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مراقباً الحسابات على القوائم المالية المستقلة

إلى السادة/ مساهمي
بنك فيصل الإسلامي المصري - شركة مساهمة مصرية

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لبنك فيصل الإسلامي المصري "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذلك قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة البنك، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عدلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصویر القوائم المالية المستقلة للبنك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عدلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقب الحسابات

تحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتنطلب هذه المعايير تخطيط وإداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة إداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإصلاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعتبر أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.



BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون



حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدلة ووضوح، في جميع جوانبها الهمة، عن المركز المالي المستقل لبنك فيصل الإسلامي المصري "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعن أدائه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والتقييم المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القواعد واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لم يتبيّن لنا مخالفة البنك جوهرياً - خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ - لأي من أحكام قانون البنك المركزي المصري والجهاز المركزي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠.

يمسّك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمّن كل ما نصّ القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متنقة مع ما هو وارد بذلك الحسابات.

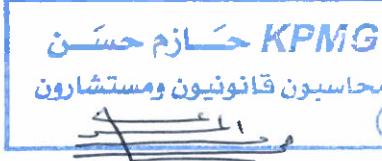
البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولاته التفصيّة وتعديلاتها متنقة مع ما هو وارد بدفعات البنك وذلك في الحدود التي ثبت بها مثل تلك البيانات بالدفعات.



مراقباً للحسابات

حازم حسن

محمد مرتضى عبد الحميد
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٣٠٨
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٥٩١١
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٥٧
BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون



صلاح الدين مسعد المصري
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٣٦٤"
KPMG
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ٢٠ يناير ٢٠٢٢

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
 قائمة المركز المالي المستقلة
 في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م الموافق ٢٧ جماد الأول ١٤٤٣ هـ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م بألاف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بألاف جنيه مصرى	إيضاح رقم	
الأصول			
٨,٨٥٨,٨٣١	٩,٦٤٠,٩٤٣	(١٥)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
١٥,٥٣٤,٨٧٢	١٨,٦٢٧,٩٠٤	(١٦)	أرصدة لدى البنوك
١٠,٠٢٥,٩٤٠	١١,٩٣٣,٥٠٥	(١٧)	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء
			استثمارات مالية
٢٨,٤٣٠,٦٣٩	٢٨,٣٩٦,٢٩٦	(١٨)	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٤٢٢,٧٧٤	٤٤٤,١١٤	(١٨/ب)	بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر
٤٦,٥٧٠,١٣٦	٥٥,٦٧٧,٣٤٣	(١٨/ج)	بالتكلفة المستهلكة
١,١٤٢,٠٦٤	١,٢٢٤,٥٦٧	(١٨/د)	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
٤٧,٤٥٦	٧٦,٢٦٤	(١٩)	أصول غير ملموسة
٢,٦٠٨,٠٧٩	٣,٣٧٢,٠٩٩	(٢٠)	أصول أخرى
٢١,٥٣١	-		أصول ضريبية مؤجلة
١,٢٤٩,٦١٢	١,٥٣٩,٤٤٧	(٢١)	أصول ثابتة
١١٤,٩١٢,٩٣٤	١٣٠,٩٨٢,٤٨٢		إجمالي الأصول
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
١٥٠,٢٤٨	٥٣٩,٦٦٧	(٢٢)	أرصدة مستحقة للبنوك
٩٦,٩٤٤,٨٧٩	١٠٩,٥٦٠,١٥١	(٢٣)	الأوعية الانهارية وشهادات الإيداع
٢,٧٦٢,٨٨٤	٣,١٧٨,٠٣٤	(٢٤)	الالتزامات أخرى
٣٥,٩٨٩	٣٣,٥٧٩	(٢٥)	مخصصات أخرى
-	١,٧٧٧		الالتزامات ضريبية مؤجلة
٦٣١,١٩١	٦٢٦,٢٢٧		الالتزامات ضرائب الدخل الجارية
١٠٠,٥٢٥,١٩١	١١٣,٩٣٩,٤٣٥		إجمالي الالتزامات
حقوق الملكية			
٤,٠٨٦,٨٦٥	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٢٦)	رأس المال المدفوع
٢,٣٦٦,٥٣٢	٣,٧٠٩,٩١٢	(٢٧)	احتياطيات
٦,٩٣٤,٣٤٦	٧,٦٥٥,٦٢٦	(٢٨)	أرباح محتجزة (متضمنة أرباح السنة)
١٤,٣٨٧,٧٤٣	١٧,٠٤٣,٠٤٧		إجمالي حقوق الملكية
١١٤,٩١٢,٩٣٤	١٣٠,٩٨٢,٤٨٢		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

رئيس مجلس الإدارة

عمرو محمد الفيصل آل سعود

المحافظ

عبد الحميد محمد أبو موسى

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة.
- تقرير مراقبى الحسابات (مرفق).

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
 قائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية المنتهية
 في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م الموافق ٢٧ جماد أول ١٤٤٣ هـ

إيضاح رقم	إيضاح بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
عائد مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة		٩,٥٠٦,٤٤٤	١٠,٩٢٢,٤٨٩
تكلفة الأوعية الادخارية والتکاليف المشابهة		(٤,٨٨٤,٧٠٨)	(٥,٤٣٩,٦٦٨)
صافي الدخل من العائد		٤,٦٢١,٧٣٦	٥,٤٨٢,٨٢١
إيرادات الأتعاب والعمولات		٢١٣,٣٠٥	٢١٩,٢٧٢
توزيعات الأرباح		٦٤,٥٨٠	٧٦,٨٣٩
صافي دخل المتاجرة		١٥,٧٦٠	٩٤,٠١٧
(خسائر) الاستثمارات المالية		(٣٤,٣٢٣)	(٧٤,٩٣١)
(عباء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار		(٤٤٨,٠٢٠)	(٢٠٥,٩٦٤)
مصاروفات إدارية		(١,٠٣٢,٣٠٠)	(١,١٤٠,٨١٠)
الزكاة المستحقة شرعا		(١٣٦,٦٨٩)	(١٨٠,٣١٠)
إيرادات (مصاروفات) تشغيل أخرى		(١٢٠,٥٥٣)	٧٧,٤٠١
الربح قبل ضرائب الدخل		٣,٣٦١,٤٩٦	٤,٣٤٨,٣٣٥
(مصاروفات) ضرائب الدخل		(١,٣٠٣,٢٤٠)	(١,٦٦٥,٤٣١)
صافي أرباح السنة		٢,٠٥٨,٢٥٦	٢,٦٨٢,٩٠٤
نصيب السهم في الربح (جنيه)		٣,٧٦٠	٤,١٠٥

رئيس مجلس الادارة

عمرو محمد الفيصل آل سعود

المحافظ

عبد الحميد محمد أبو موسى

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة .

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

بألف جنيه مصرى بألف جنيه مصرى

٢,٠٥٨,٢٥٦ ٢,٦٨٢,٩٠٤

صافي أرباح السنة من واقع قائمة الدخل

بنود لا يتم اعادة تبويبها في الارباح والخسائر

(٣٦٠,٧٣٩) ١٦٣,٨٨٨

صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

٧٢,٤٥١ (٢٤,٣٠٧)

صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

٨,٢٣٧ (٢,٤٦٠)

الخسائر الأنتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

(٤٨٠,٠٥١) ١٣٧,١٢١

اجمالى بنود الدخل الشامل الآخر للسنة

١,٧٧٨,٢٠٥ ٢,٨٢٠,٠٢٥

اجمالى الدخل الشامل للسنة

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة .

إجمالي صافي أرباح السنة	الأرباح المتغيرة	الاحتياطيات	رأس المال المدفوع بالألاف جنيه مصرى	إضاح رقم
بنك مصرى جنبه مصرى بالآلاف جنيه مصرى				
١٤,٣٨٧,٧٤٣	٢,٠٥٨,٢٥١	٤,٨٧٦,٠٩٠	٤,٠٨٦,٨٦٥	(٢٨٧)
١٤٧,٩٥٧	-	١٠,٨٣٩	-	
(١٧٥,٥٥٧)	(١٧٥,٥٥٧)	-	-	
-	-	٢٠٥,٥٧١	-	
-	-	٢,٥٥٠	-	
-	-	(١,٨٦٢)	-	
-	-	١,٥٩٠,٦٤٤	-	
(٢,٦٨٢,٩٠٤)	(٢,٦٨٢,٩٠٤)	(١,٩٧٤,٥٧٨)	-	
٢,٦٨٢,٩٠٤	٢,٦٨٢,٩٠٤	٤,٩٧٣,٧٢٣	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٣٨,٣٧,٣٦)
١٧,٠٤٣,٠٤٧	٤,٩٧٣,٧٢٣	٣,٧٠٩,٩١٢	-	
١٣,٣٤٣,٩٨٤	٤,٧١٤,٨٤٨	٣,٣٨٢,٧٠٦	٣,٠٤٦,١٢٩	(٣٢٧)
(٢٢٢,٥٨٢)	-	٣,٣٨٢,٧٠٦	-	
(٧٦١,٩١٣)	٧,٤٦٩	(٢٨,٠٥١)	-	
-	-	-	-	
(٣٧١,٤٥٧)	-	٢٧,٤٥٧	-	
(٣٨٠)	-	٢٨٠	-	
-	-	(٧,٨٦٠)	-	
-	-	١,٠٤٠,١٩٦	-	
(١,٦٨١,١٩٨)	(١,٦٨١,١٩٨)	-	-	
٢,٠٥٨,٢٥٦	٢,٠٥٨,٢٥٦	٣,٣٦٦,٥٣٢	٣,٣٦٦,٥٣٢	
٢,٠٥٨,٢٥٦	٤,٨٧٦,٠٩٠	٤,٠٨٦,٨٦٥	٤,٠٨٦,٨٦٥	(٣٨,٣٧,٣٦)
١٤,٣٨٧,٧٤٣	٢,٠٥٨,٢٥٦	٣,٣٦٦,٥٣٢	٣,٣٦٦,٥٣٢	

- الإضافات المرفقة من إضاح (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستندة.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الموافق ٢٧ جماد الاول ١٤٤٣ هـ

بيان رقم		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٣١ دسمبر ٢٠٢١	٤,٣٤٨,٣٣٥	صافي الأرباح قبل الضرائب
٣١ دسمبر ٢٠٢١	٤,٣٦١,٤٩٦	تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١١٦,٣٩٥	١٢٦,٠٩٠	اهلاك واستهلاك الأصول
(١٢٠,٠١٥)	٣٤٩,٢٣٢	فرق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية
(١٢)	(٣٠)	(رد) عبء مخصصات أخرى
٢٧,٥١٣	(٢,٣١٢)	(أرباح) خسائر استثمارات مالية
١٩,٩٠١	(٢٥,٩٠٥)	(أرباح) بيع أصول ثابتة
(٢,٥٥٠)	-	توزيعات أرباح
(١٢,٥٨٠)	(٧٦,٨٣٩)	أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات من أنشطة التشغيل
٣,٣٤٠,١٤٨	٤,٧١٨,٥٧١	صافي التغير في الأصول والالتزامات
(٥٦٨,٦٥٧)	(٦٤٤,٣٤٠)	ارصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
(١٧,٣٣٦,٩٢٢)	٢,٩٥٢,٥٤٦	أوراق حكومية استحقاق أكثر من ٣ شهور
٢٦,٢٤٣	(٢٠,٣٤٠)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(١٢٥,٥٢٩)	(٢,١٢٣,٧٩٦)	مشاركات ومرابحات ومصاربات العملاء *
(٢٠٧,٧٢٢)	(٧٨٨,٤٢٥)	أصول أخرى
(٥٦,٦١٦)	٣٨٩,٤١٩	ارصدة مستحقة للبنوك
(٢١,٥٣١)	-	أصول ضريبية مجلة
١٠,٨٧١,٠٩٢	١٢,٦١٥,٢٧٢	أوعية ادخارية وشهادات ادخار
(١,١٩١,٢٥٦)	(١,٦٧٠,٣٩٥)	ضرائب دخل مسددة
-	١,٧٧٧	الالتزامات ضريبية مجلة
١٨٨,٢٩٠	٤١٢,٥٤٧	الالتزامات أخرى
(٥,٠٨٢,٤٦١)	١٥,٨٤٢,٨٣٦	صافي التدفقات النقدية الناجمة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
(١١٩,٤١٤)	(٣٧٦,٠٣٨)	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٤١,٨١٢)	(٦٨,٦٩٥)	(مدفوّعات) لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
٢,٥٥٠	-	(مدفوّعات) لشراء أصول غير ملموسة
٦٢,٥٨٠	٧٦,٨٣٩	متطلبات من أصول ثابتة
(١,٠٨٠,٥٤٣)	(٥٧٨,٨٨٣)	توزيعات أرباح
(٦٢,٨٧٠)	(١٢٩,٥٩٢)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر *
(١٦,٤٤١,١٤٠)	(١١,٠٩٨,٢٥٢)	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
(١٧,٦٨٠,٦٤٩)	(١٢,١٧٤,٦٢١)	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
(٧٥٥,٢٨٩)	(١٧٨,١٦٠)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(٧٥٥,٢٨٩)	(١٧٨,١٦٠)	توزيعات الأرباح المدفوعة *
(٢٣,٥١٨,٣٩٩)	٣,٤٩٠,٠٥٥	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
٤٠,١٩٩,٧٧٤	١٦,٦٨١,٢٧٥	صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال السنة
١٦,٦٨١,٢٧٥	٢٠,١٧١,٣٣٠	رصيد النقدية وما في حكمها - أول السنة
٨,٨٥٨,٨٣١	٩,٦٤٠,٩٤٣	رصيد النقدية وما في حكمها - آخر السنة
١٥,٥٣٤,٨٧٢	١٨,٦٢٧,٩٠٤	وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :
٣٥,٠٥٢,٩٨٧	٣٢,٣٥٧,٨٦٦	نقدية وارصدة لدى البنك المركزي
(٧,٧١٢,٤٤٨)	(٨,٣٥٤,٩٤٢)	ارصدة لدى البنك
(٣٥,٠٥٢,٩٨٧)	(٣٢,١٠٠,٤٤١)	اوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي المصري
١٦,٦٨١,٢٧٥	٢٠,١٧١,٣٣٠	ارصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
		اوراق حكومية استحقاق (أكثر من ٣ شهور)
		النقدية وما في حكمها

تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تمثل فيما يلى:

يشمل التغير في بند مرباحات ومشاركات للعلماء الحركة على أصول ألت ملكيتها البنك وفاء لديون ببند أصول أخرى بمبلغ ٤٢٧،٤٠٠ الف جنيه مصرى بالإضافة إلى ديون مدومة ٦١٣،٣٧ الف جنيه مصرى للعملاء.

يشتمل التغير في بند قائمة الدخل الشامل الآخر فروق التقديم والتي أدرجت بيندي خسائر اضمحلال استثمارات مالية واحتياطي القيمة العادلة

- الاضمادات المفقمة من اضياع ((١)) الـ (٣٢) جـ٢ لا يتحقق أمن من: قوله الله تعالى: **الله لا إله إلا ه**

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة.

عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

بالألف جنيه مصرى

٢,٠٥٨,٢٥٦

عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

٤,٦٨٢,٩٠٤

صافي أرباح السنة (من واقع قائمة الدخل)

يخصم :

أرباح بيع أصول ثابتة محولة للاحتياطي الرأسمالي طبقاً لأحكام القانون

صافي أرباح السنة القابلة للتوزيع *

يضاف :

أرباح محتجزة في أول السنة

المحول من الأرباح المحتجزة لزيادة رأس المال خلال السنة

المحول من احتياطي المخاطر البنكية عن اصول التملكتها

المحول من احتياطي القيمة العادلة

صافي الأرباح المحتجزة

الإجمالي

يوزع كالتالي :

احتياطي قانوني (عام) **

حصة البنك في صندوق الدعم و تطوير الجهاز المصرفي ***

توزيعات للمساهمين ****

حصة العاملين

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أرباح محتجزة في آخر السنة

الإجمالي

* يتم توزيعه وفقاً لما تنصي به المادة ٥٩ من النظام الأساسي للبنك ، وتتوقف عملية التوزيع على قرار البنك المركزي المصري وفقاً لأحكام المادة ١٢٥ من قانون البنك المركزي المصري و الجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ م .

** يحسب الاحتياطي القانوني (عام) بنسبة ١٠ % من صافي أرباح السنة مخصوصاً منه أرباح بيع أصول ثابتة وفقاً لتوجيهات البنك المركزي المصري .

*** بواقع ١% من صافي الأرباح السنوية القابلة للتوزيع عن العام المالي وفقاً للمادة ١٧٨ من قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ م .

**** ١- نصيب السهم في التوزيع ٠٠٨ دولار أمريكي يعادل ١,٢٥٧٣٣٦ جم بنسبة ٦٨% من القيمة الاسمية للسهم وقدره واحد دولار أمريكي .

٢- وفقاً للمادة ٥٦ مكرر من القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ م التي تقضي بخضوع توزيعات الأرباح التي تجريها شركات الأموال للضربيّة و البنك ملزم بتوريد إجمالي توزيعات المساهمين إلى شركة مصر المقاصة للايداع و القيد المركزي و هي تقوم بخصم قيمة الضرائب المستحقة من السادة المساهمين.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

١ - معلومات عامة

يقدم بنك فيصل الإسلامي المصري خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٣٨ فرعاً ، والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو - القاهرة.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١م ولاحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ، والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية .

أوضحت بالموافقة لجنة المراجعة على القوائم المالية للبنك الصادرة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م باجتماعها بتاريخ ٩ يناير ٢٠٢٢م ، وتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك باجتماعه في ٢٠ يناير ٢٠٢٢م .

٢ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذلك وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الادوات المالية" الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م.

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة ، وسوف يقوم البنك أيضاً بإعداد" القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري ، وسيتم تجميع الشركات التابعة تجديعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي للبنك فيها - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك . ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الأض migliori.

وتقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمه المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك عن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق الملكية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ .

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية المستقلة للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادره من البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩م وبناءً على صدور تعليمات البنك المركزي المصري لإعداد القوائم المالية للبنوك بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م فقد قامت الاداره بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتنماشى مع تلك التعليمات ويبين الايضاح التالي تفاصيل التغيرات فى السياسات المحاسبية .

ب - التغيرات في السياسات المحاسبية

اعتبارا من أول يناير ٢٠١٩ م قام البنك بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ م والخاصه بإعداد القوائم المالية للبنك وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الادوات المالية" كما وردت بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري بهذا الشأن وفيما يلى ملخص التغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجه عن تطبيق تلك التعليمات .

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية :

يتم تصنيف الأصول المالية طبقا لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية .
ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكه إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر :

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل بهدف الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية .
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محدده والتى تكون فقط مدفوعات اصل وعوائده على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

ويتم قياس أدوات الدين بالقيمه العادله من خلال بنود الدخل الشامل الآخر فقط في حال إستوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه تحقيـق من خلال تحصـيل التدفـقات النقدـية التعاـقـدية وبيع الأصول المالية .
- ينشأ عن شـرـطـ التـعـاـقـديـهـ للأـصـولـ المـالـيـهـ تـدـفـقـاتـ نـقـدـيـهـ فيـ توـارـيـخـ مـحـدـدـهـ وـالـتـىـ تـكـوـنـ فـقـطـ مـدـفـوـعـاتـ اـصـلـ وـعـوـائـدـهـ عـلـىـ الـمـبـلـغـ الـأـصـلـيـ مـسـتـحـقـ السـدـادـ.

عند الاعتراف الأولى بالإستثمار في الاسهم غير المحفظ بها للمتاجر، يجوز للبنك أن يختار بلا رجعه قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر ، يتم إجراء هذا الإختيار على اساس كل استثمار على حده.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
بالإضافة إلى ذلك عند الاعتراف الأولى يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعه أصلا ماليا يلبـي المتطلـباتـ التيـ سـيـتمـ قـيـاسـهـ بـالتـكـلـفـهـ المـسـتـهـلـكـهـ أوـ بـالـقـيـمـةـ العـادـلـهـ منـ خـلـالـ الدـخـلـ الشـامـلـ الآـخـرـ علىـ أنهـ بـالـقـيـمـةـ العـادـلـهـ منـ خـلـالـ الـأـرـبـاحـ وـالـخـسـائـرـ فيـ حـالـ أـنـ الـقـيـامـ بـذـلـكـ سـيـلـغـيـ أوـ يـخـفـضـ بـشـكـلـ كـبـيرـ حـالـةـ دـعـمـ التـطـابـقـ الـمـحـاـسـبـيـ الـتـيـ قدـ تـنـشـأـ خـلـافـاـ لـذـلـكـ.

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة ، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وأالية عمل تلك السياسات من الناحية العملية وخصوصاً لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات العوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك .
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحافظ عليها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر .
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات ووقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل ومع ذلك لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحافظ عليها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لأنها غير محظوظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محظوظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والعوائد:

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولى يتم تعريف العائد على أنه المقابل المادي لقيمة الزمنية للنقد وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكليف الائتمان الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والعائد فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداء وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومكان التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ م " نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الأضمحلال في القيمة الجديدة على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض ارتباطات وتعهادات الائتمان وعقود الضمانات المالية.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

يطبق البنك منهجاً من ثلاثة مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولى والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا.

بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحسب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة ، يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدة الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر إحتساب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول ، خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداء المالي.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدى الحياة.

طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ ، تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير IFRS 9 ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٩ وقد قام البنك بقياس التأثير الناتج عن تطبيق المعيار على النحو التالي وذلك طبقاً للتعليمات السالف ذكرها:

ج - الشركات التابعة والشقيقة

يتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة المرفقة على أساس التكلفة وهي تمثل حصة البنك المباشرة في الملكية وليس على أساس نتائج أعمال وصافي أصول الشركات المستثمرة فيها ، هذا وتقدم القوائم المالية المجمعة تقهماً أشمل للمركز المالي المجمع ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المجمعة للبنك وشركاته التابعة (المجموعة) بالإضافة إلى حصة البنك في صافي أصول شركاته الشقيقة .

ج / ١ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياستها المالية والتسييرية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

ج / ٢ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حقوق التصويت .

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناص البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء وأو أدوات حقوق ملكية مصدرة وأو التزامات تكبدها البنك وأو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتنة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعمليه الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتنة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند إعتماد توزيع هذه الأرباح وثبتت حق البنك في تحصيلها .

د - التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئه اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئه اقتصادية مختلفة.

ه - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية المستقلة للبنك بالجنيه المصري وهو عملة العرض للبنك ، وتمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ (الدولار = ١٥,٧١٦٧ في نهاية ديسمبر ٢٠٢١م والدولار = ١٥,٧٣٢١ جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠م) ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفرق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .

- إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود) .

- بنود الدخل الشامل الآخر بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفارق التقييم المتعلقة بالتغييرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفارق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفارق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) .

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحافظ عليها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفارق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات مع العملاء (مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء) ، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، واستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولى .

و/ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث يتم تبويب الأداة المالية على أنها بفرض المتاجرة إذا تم اقتناصها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بفرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بفرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

لا يتم إعادة تبويب أي مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أي أداة مالية نقلأً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولى كأداة تقييم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلأً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بفرض المتاجرة والمشتقات المالية .
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بفرض المتاجرة إذا تم اقتناصها بصفة أساسية بفرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولاً والتزامات مالية أخرى يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية .

و/٢ مشاركات ومرابحات ومصاربات مع العلماء

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليس متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويتها في هذه الحالة ضمن الأصول بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.
- الأصول التي قام البنك بتبويتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية

و/٣ الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تمثل الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء حالات الضرورة .

و/٤ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تمثل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلى بالنسبة للأصول المالية :

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يتلزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل .

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلي منها أو إلغائها أو انتهاء مدتتها التعاقدية .

يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات بالتكلفة المستهلكة .

يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو أض migliori قيمته عندما يتم الاعتراف في الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .

تم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية **Bid Price** أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محاباة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة .

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الذي يسرى عليه تعريف - المديونيات (سندات) نقلًا عن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى مجموعة الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة – وذلك عندما تتوافر لدى البنك القدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بذلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقى للاستثمار بالتكلفة المستهلكة بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقى للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبولات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

٥/٥ السياسة المالية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام إلى نموذج الاعمال الذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

٥/ الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحافظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد.

البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في:

- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداء المالية.

- أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة.

- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع و مدى توافقها مع متطلبات المعيار.

٦/ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحافظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج.

مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحافظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

٧/ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع.

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحافظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الاعمال :

- هيكله مجموعه من الانشطه مصممه لاستخراج مخرجات محدده
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات - انشطه - مخرجات)
- يمكن ان يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعية.

ز - المقاصلة بين الأدوات المالية

يتم اجراء المقاصلة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصلة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

ح - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتطهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بذلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مబوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبوييب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي :

* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة) .

* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب إلى أصل أو التزام معترض به ، أو تنسب إلى معاملة متبايناً بها (تغطية التدفقات النقدية) .

* تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

وينتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة . ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

٤/١ تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة للتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعلية في القيمة العادلة لعقود مبادرات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعلية في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى " صافي دخل المتاجرة " .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى " صافي دخل المتاجرة " .

وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار سنة حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداء حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

ح / تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة للتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادرات العملة والخيارات إلى " صافي دخل المتاجرة " .

وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل .

ح / ٢ تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال . ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

ح / ٤ المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن " صافي دخل المتاجرة " بالتغييرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

ط - إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمرابحات والإيرادات المشابهة أو " تكلفة الأوعية الداخلية والتکاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداء المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوسة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمرابحات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمنة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد ويقوم البنك بالاعتراف في قائمة الدخل بإيرادات ومصروفات العائد على أساس الاستحقاق بطريقة العائد الأسماي حيث أن الفروق بين طريقة العائد الأسماي وطريقة العائد الفعلي لذلك البند غير جوهرية.

ـ إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمنة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مر ج بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركيين آخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناص أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة وكذلك كافة الشروط الواردة بالفقرة (١٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١١). ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها .

ـ إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

ـ اضمحلال الأصول المالية

ـ ١/ السياسة المالية

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولى ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ٢١ شهر.
- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التي شهدت اضمحلاً في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الأضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الأداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولى في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل إدارة مخاطر الائتمان بالبنك.
- إذا تم تحديد أن هناك زيادة جوهيرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى ، يتم نقل الأداة المالية إلى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحة في هذه المرحلة.
- في حالة وجود مؤشرات عن أضمحلال قيمة الأداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الأصول المالية التي انشأها أو اقتناءها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولى بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

ل ٢/ الزيادة الجوهيرية في مخاطر الائتمان:

يعتبر البنك أن الأداة المالية قد شهدت زيادة جوهيرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

ل ٣/ المعايير الكمية:

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقى للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقى المتوقع عند الاعتراف الأولى وذلك وفقاً لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

ل ٤/ المعايير النوعية:

تمويلات التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه العميل واحداً أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم العميل بطلب لتحويل السداد قصير الأجل إلى طول الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للعميل.
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب العميل.
- متاخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهراً السابقة.
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

تمويلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

إذا كان العميل على قائمة المتابعة و/أو الأداة المالية واجهت واحداً أو أكثر من الأحداث التالية:

- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
- تغيرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المادية أو الاقتصادية التي ي العمل فيها العميل.
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه العميل
- تغيرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
- تغيرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل
- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / التمويلات التجارية.

التوقف عن السداد:

تدرج تمويلات وتسهيلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية إذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٣٠) يوم على الأكثر و وجود مستحقات تساوي او تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة.

الترقي بين المراحل (١ ، ٢ ، ٣)

الترقي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.

الترقي من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية إلا بعد استيفاء كافة الشر وط التالية:

استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

سداد ٢٥٪ من ارصدة الأصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة،

الانتظام في السداد لمدة ٩٠ يوم .

غـ. الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي ألت إليها وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة للأصول الثابتة .

م- الأصول غير الملموسة

١/ الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة أو دمجها في الزيادة في تكلفة تجميع الأعمال عن حصة البنك في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المنشأة المستحوذ عليها بما في ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد التي تفي بشروط الاعتراف وذلك في تاريخ الاستحواذ ، ويتم اختبار الشهرة سنويًا على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠ % سنويًا أو بالاضمحلال في قيمتها أيهما أكبر.

٢/ برامج الحساب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسوب الآلي كمصرف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .

ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسيع في أداء برامج الحاسوب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية .

ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسوب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات .

ن - الأصول الثابتة

تتمثل الأرضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الأضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحويل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأرضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

٥ سنون	المباني والإنشاءات
٥ سنون أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل	تحسينات عقارات مستأجرة
١٠ سنوات	أثاث مكتبي وخزان
٥ سنوات	آلات كتابة وحاسبة وأجهزة تكييف
٥ سنوات	وسائل نقل
٥ سنوات	أجهزة الحاسوب الآلي / نظم آلية متكاملة

ويتم مراجعة القيمة التخريبية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي ، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الأض محلل عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصاروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

س - اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي - باستثناء الشهرة - ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ولغرض تقدير الأضمحلال يتم إلحاقي الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها الأضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للأضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية .

ع - الإيجارات

تعتبر كافة عقود للايجار التي يكون البنك طرفاً فيها عقود أيجار تشغيلي ويتم معالجتها كما يلى :

٤/ الاستئجار

يتم الاعتراف بالمدفوغات تحت حساب عقود الإيجار التشغيلي مخصوصاً منه أية خصومات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصاروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

٤/ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالي وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار مخصوصاً منه أية خصومات تمنع المستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ف - النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتضاء وتتضمن النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية .

ص - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفي الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصرفوفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقد ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثراً جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

ض - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لتمويلات أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك .

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصرفوفات) تشغيل أخرى .

ق - مزايا العاملين

بالنسبة لنظم الاشتراك المحدد فإنها عبارة عن لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بسداد اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكمي لسداد مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن المشاة المتلقية لتلك الاشتراكات تحفظ بأصول كافية لسداد مزايا العاملين الناتجة عن خدمتهم في الفترات الجارية والسابقة .

وبالنسبة لنظم الاشتراك المحدد يتم سداد اشتراكات إلى لوائح تأمينية للمعاشات المقررة للعاملين بالقطاع الخاص على أساس تعاقدي إجباري أو اختياري ولا ينشأ على البنك أي التزامات إضافية بخلاف الاشتراكات الواجب سدادها ، ويتم الاعتراف بالاشتراكات المستحقة لنظم الاشتراك المحدد ضمن مصروفات مزايا العاملين إذا قام العاملين بتقديم خدمة تعطيمهم الحق في تلك الاشتراكات .

ر - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها باقامة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضربية الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مر جح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

ش - التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل ، ويقاس التمويل لاحقاً بتكلفة المستهلكة ، ويتم تحويل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة التمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

ث - رأس المال

١/١ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اكتتاب كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

ت/ ٢ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

ث - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات أو صناديق مزايياً ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

خ - أرقام المقارنة

لم يتم إعادة تبويب عناصر الأصول والالتزامات المالية بأرقام المقارنة .

٣ - إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة لأنشطته التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحديد وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعه معاً ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطير والعائد ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك وبعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتحتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر لكل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسؤولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

حكمة إدارة المخاطر والمبادئ الخاصة بإدارة المخاطر

تقوم حكمة إدارة المخاطر بالبنك على ما يلي:

١- تدخل إداري قوي في جميع مستويات المؤسسة بدءاً من مجلس الإدارة ووصولاً إلى إدارة فرق العمل الميداني المسئولة عن التشغيل.

٢- إطار عمل محكم للإجراءات الداخلية والمبادئ الإرشادية.

٣- مراقبة مستمرة من قبل خطوط الأعمال والوظائف المعاونة وكذلك من جانب هيئة مستقلة للرقابة على المخاطر والالتزام بتنفيذ القواعد والإجراءات.

وتعتبر لجان المخاطر والمراجعة داخل مجلس الإدارة مسؤولة بشكل أكثر خصوصية عن فحص مدى توافق إطار العمل الداخلي بغية رصد المخاطر ومدى الالتزام بالقواعد.

فنات المخاطر :

أ- خطر الائتمان : (بما في ذلك خطر البلد) يمثل خطر الخسائر الناجمة عن عجز عملاء البنك أو الجهات السيادية من مصدرى الأوراق المالية أو غيرهم من الأطراف عن الوفاء بالتزاماتهم المالية .

وتتضمن أيضاً مخاطر الائتمان مخاطر اخلال عقد محل عقد) خطر الاستبدال (المترتبة بمعاملات السوق . كما قد يرتفع خطر الائتمان أيضاً بسبب وجود مخاطر التركز والتي تنشأ إما نتيجة منح تسهيلات التموانية كبيرة لعملاء منفردين أو بسبب الائتمان المنوح لمجموعات من العملاء تتسم بمعدلات إخفاق مرتفعة .

ب- خطر السوق : يمثل خطر الخسائر الناجمة عن التغير في أسعار السوق وأسعار العائد .

ج- خطر التشغيل : (ويشمل المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام والمخاطر المحاسبية والبيئية ومخاطر السمعة الخ) ويمثل الخطر الناجم عن الخسائر أو الغش أو اصدار بيانات مالية ومحاسبية غير دقيقة بسبب عدم ملائمة الإجراءات والنظم الداخلية أو الإخلال بها أو بسبب خطأ بشري أو أحداث خارجية علاوة على ذلك يمكن أن يأخذ خطر التشغيل شكل مخاطر الالتزام التي يقصد بها خطر تعرض البنك لعقوبات قانونية أو إدارية أو تأديبية أو خسائر مالية بسبب عدم الالتزام بالقواعد واللوائح ذات الصلة .

د- خطر أسعار العائد وأسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك : يمثل المخاطر الناجمة عن الخسائر أو الانخفاض المتبقى في قيمة أصول البنك - سواء المدرجة بقائمة المركز المالى أو خارجها - والنائنة عن التغيرات في أسعار العائد أو أسعار الصرف . وتنشأ مخاطر أسعار العائد أو أسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك عن الأنشطة التجارية البنكية ومعاملات المركز الرئيسي (معاملات على أدوات حقوق الملكية والاستثمارات وإصدارات السندات) .

هـ- خطر السيولة: يمثل المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وقت استحقاقها .

ويقوم البنك بتخصيص موارد كبيرة لكي يتمكن من الاستمرار في تطبيق سياسة إدارة المخاطر على أنشطته ولكي يضمن التوافق التام بين إطار عمل إدارة المخاطر والمبادئ الأساسية التالية:

- الاستقلال التام لإدارة تقييم المخاطر عن أقسام التشغيل.

- تطبيق اتجاه ثابت لتقييم ورصد المخاطر في جميع أنحاء البنك.

وتجدر بالذكر إن قسم المخاطر مستقل عن جميع بيانات البنك التشغيلية ويتبع مباشرةً الإدارة العامة ويتمثل دوره في المساهمة في تطوير وزيادة ربحية البنك عن طريق التأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر المعمول به هو إطار فعال وقوى وي العمل بالقسم فريق عمل متعدد متخصص في كيفية إدارة خطر الائتمان وخطر السوق من خلال آليات التشغيل.

وعلى وجه الخصوص فإن قسم المخاطر:

- يقوم بتوسيف واعتماد الأساليب المستخدمة لتحليل وتقييم واعتماد ومتابعة مخاطر الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما أنه يقوم بإجراء مراجعة دقيقة للاستراتيجيات التجارية في المجالات العالية الخطورة ويسعى بشكل دؤوب على تحسين التنبؤ بمثل هذه المخاطر وإدارتها.

- يساهم في إجراء تقييم مستقل عن طريق تحليل المعاملات التي تتضمن مخاطر الائتمان وعن طريق تقديم المشورة فيما يخص المعاملات التي يقترحها مدير المبيعات.

- يقوم بوضع إطار لكافة المخاطر التشغيلية للبنك.

تقوم وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية بتقييم وإدارة أنواع المخاطر الأخرى الأساسية وهي تحديداً مخاطر عدم توفر السيولة اللازمة والمخاطر المرتبطة باختلال توازن هيكل الميزانية العمومية (نتيجة تغيرات أسعار العائد أو أسعار الصرف أو نتيجة عدم توافر سيولة كافية) وكذلك تمويل البنك طويلاً الأجل، وإدارة متطلبات رأس المال وهيكل رأس المال.

تحتكر إدارة الشؤون القانونية الداخلية بالبنك بإدارة المخاطر القانونية بينما تختص إدارة الالتزام بإدارة مخاطر الالتزام.

ويعتبر قسم المخاطر مسؤولاً بشكل أساسي عن وضع منظومة فعالة للتعامل مع المخاطر وتحديد الأسس والسياسات اللازمة ، كما تشارك وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية في هذه المسؤولية في بعض المجالات الخاصة .

وتتولى لجنة المخاطر بالبنك مهمة مراجعة ومناقشة الخطوات الأساسية لإدارة المخاطر البنكية الجوهرية وتحتاج ثلاثة أشهر على الأقل .

وأخيراً يقوم من طريق المراجعة الداخلية والمرجعين الخارجيين بمراقبة مبادئ وإجراءات وبنية إدارة المخاطر بالبنك .

٤/٣ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص إدارة التعرض لذلك الخطر . ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة التمويل التي ينشأ عنها التمويلات والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين . كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات التمويلات . وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

١١) قياس خطر الائتمان

الوظيفات والتسهيلات مع العملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالوظيفات والتسهيلات مع العملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

* احتمالات الإخفاق (التأخير) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .

* المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .

* خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الأضمحلال وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحفظ في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح ٤/أ) .

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخير على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدار مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعي التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسؤولي الائتمان للوصول إلى تصنیف الجدار الملايو وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدار ويعكس هيكل الجدار المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخير لكل فئة من فئات الجدار ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدار تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخير ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنیف الجدار ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخير .

فئات التصنیف الداخلي للبنك

التصنيف	مذلول التصنیف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخير على سبيل المثال بالنسبة للتمويل يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية وبالنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخير إن حدث .

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخير . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتالي يختلف ذلك بحسب نوع الدين وأولوية المطالبة ومدى توافر الضمانات أو وسائل تعطية الائتمان الأخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين وأذون يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية وأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

٤/ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى الدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل عميل أو مجموعة عملاء ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاصة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى العميل / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية .

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي عميل بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر التحليل الدوري لقدرة العملاء والعملاء المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

* الرهن العقاري .

* رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .

* رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان وتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى يسعى البنك الحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الأضلال لأحد التمويلات أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدوات الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset- Backed Securities والأدوات المثلية التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

المشتقات

يرتبط البنك بإجراءات رقابية حقيقة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة العاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد التمويل الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى .

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتعطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصافية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصافية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالي وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي ، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصافية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر ، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف آخر بإجراء المقاصة ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاصة لاتفاقات التصافية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يعتبر الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكيد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من التمويل المباشر .

وتتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف أو الضمانات أو الاعتمادات المستندية ويعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات

غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

٣/ سياسات الأضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تحطيم الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة التمويل والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الأضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الأضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الائتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصري .

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الوارد في المركز المالي مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربع ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينبع من آخر درجة من التصنيف ويبيّن الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالتوظيف والتسهيلات والخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك :

تقييم البنك	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	العام
للعملاء	مخصص الخسائر	توظيفات	الائتمانية المتوقعة
	%	%	%
ديون جيدة	٧٣,٤	٥٥,٣	٦٥,٤
المتابعة العادية	٢٣,٠	٨,٧	٣٠,٢
المتابعة الخاصة	٠,١	٠,١	-
ديون غير منتظمة	٣,٥	٣٥,٩	٤,٤
	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارية على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود أضمحلال طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوة تصفيية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- أضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجري

تطبيقاتها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المجموعة من الأصول المتداولة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية .

٤/ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجداررة الأربع المبينة في إيضاح ١/ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنب الاحتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بازدياده والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . وبعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع وبين إيضاح (١/٢٨) الحركة على حساب الاحتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجداررة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصري	مذلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب الداخلي	التصنيف المطلوب الداخلي	مذلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب الداخلي
١	مخاطر منخفضة	١	صفر	ديون جيدة	
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة	
٣	مخاطر مردية	%١	١	ديون جيدة	
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة	
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة	
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٢	المتابعة العادية	
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة	
٨	دون المستوى	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة	
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة	
١٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة	

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

(بألف جنيه مصرى)

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

الإجمالي	مرحلة (٣) أساس جماعي	مرحلة (٢) أساس جماعي	مرحلة (٢) أساس فردي	مرحلة (١) أساس جماعي	مرحلة (١) أساس فردي	ايضاح رقم	
١,٩٦٤	-	-	١,٩٦٤	-	-	(١٥)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
٢,٦٦٢	-	-	٢,٦٤٤	-	١٨	(١٦)	أرصدة لدى البنوك
٨٤٤,٦٤٣	١٣٧,٤٨١	٤٤٢,٥٨٢	-	٢٦٤,٥٨٠	-	(١٧)	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء
٦,٢١٣	-	-	-	-	٦,٢١٣	(٥/٢٧)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٧٤,٨٢٣	-	-	-	-	٧٤,٨٢٣	(ج/١٨)	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
٧,٢٨٢	٣,٠٧٤	٢,٢١١	-	١,٩٩٧	-	(٢٥)	مخصصات أخرى (بدون مخصص القضايا و مخصص الخسائر التشغيلية بمبلغ ١٩,٥٢٤ الف جم)
٩٣٧,٥٨٧	١٤٠,٥٥٥	٤٤٤,٧٩٣	٤,٦٠٨	٢٦٣,٥٧٧	٨١,٠٥٤		اجمالي خسائر الأض محل

(بألف جنيه مصرى)

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

الإجمالي	مرحلة (٣) أساس جماعي	مرحلة (٢) أساس جماعي	مرحلة (٢) أساس فردي	مرحلة (١) أساس جماعي	مرحلة (١) أساس فردي	ايضاح رقم	
٢,٥٧٦	-	-	٢,٥٧٦	-	-	(١٥)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
٨٣٨	-	-	٨٣٢	-	٦	(١٦)	أرصدة لدى البنوك
٦٤٨,٨٣٩	٣٤٥,٥٠٠	١٩٥,٩٣٤	-	١٠٧,٤٠٥	-	(١٧)	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء
٨,٦٧٣	-	-	-	-	٨,٦٧٣	(٥/٢٧)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٠١,٢٨١	-	-	-	-	١٠١,٢٨١	(ج/١٨)	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
٢٤,٢٤٧	٥,٠٨٤	٤,٣٨٨	-	١٤,٧٧٧	-	(٢٥)	مخصصات أخرى (بدون مخصص القضايا و مخصص الخسائر التشغيلية بمبلغ ١١,٧٤٢ الف جم)
٧٨٦,٤٥٤	٣٥٠,٥٨٢	٢٠٠,٣٢٢	٣,٤٠٨	١٢٢,١٨٢	١٠٩,٩٦٠		اجمالي خسائر الأض محل

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

٥/٥ مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

فيما يلي موقف أرصدة المشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء من حيث الجدارة لعمليات التوظيف والاستثمار:

نقيمة البنك	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء
لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال	١٣,٣٣٤,٩٧٨	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
متأخرات ليست محل اضمحلال	٧,١٧١	٢٢	بالألف جنيه مصرى
محل اضمحلال	٤٨٥,٣٢٦	٥١٦,٤٦٣	١١,١٩٨,٧٤١
الإجمالي	١٣,٨٢٧,٤٧٥	١١,٧١٥,٢٢٦	
يخص :			
الإيرادات المقدمة	(١,٠٤٩,٣٢٧)	(١,٠٤٠,٤٤٧)	
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٨٤٤,٦٤٣)	(٦٤٨,٨٣٩)	
الصافي	١١,٩٣٣,٥٠٥	١٠,٠٢٥,٩٤٠	

تحليل اجمالي المشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للمراحل :

أسس التصنيف الداخلي	مرحلة (١)	مرحلة (٢)	مرحلة (٣)	الإجمالي	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
جيدة	٧,٥٧٤,٨١٨	٢,٥٨٢,٨٩٩	-	١٠,١٥٧,٧١٧	
المتابعة العاديه	٣٦٥	٣,١٧٦,٨٩٦	-	٣,١٧٧,٢٦١	
المتابعة الخاصه	-	٧,١٧١	-	٧,١٧١	
غير منتظم	-	٢٧٥,٠٤٨	٢١٠,٢٧٨	٤٨٥,٣٢٦	
الإجمالي	٧,٥٧٥,١٨٣	٦,٠٤٢,٠١٤	٢١٠,٢٧٨	١٣,٨٢٧,٤٧٥	

تحليل اجمالي المشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للمراحل :

أسس التصنيف الداخلي	مرحلة (١)	مرحلة (٢)	مرحلة (٣)	الإجمالي	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
جيدة	٥,٨٥٣,٥٤٣	١,٨١٢,٠٠٢	-	٧,٦٦٥,٥٤٥	
المتابعة العاديه	٣٥٩	٣,٥٣٢,٨٣٧	-	٣,٥٣٣,١٩٦	
المتابعة الخاصه	-	٢٢	-	٢٢	
غير منتظم	-	-	٥١٦,٤٦٣	٥١٦,٤٦٣	
الإجمالي	٥,٨٥٣,٩٠٢	٥,٣٤٤,٨٦١	٥١٦,٤٦٣	١١,٧١٥,٢٢٦	

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

- يوضح الجدول التالي إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمراحل :

		٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	(بالألف جنيه مصرى)
أسس التصنيف الداخلي	مرحلة (١) جماعي مرحلة (٢) جماعي مرحلة (٣) جماعي	الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي
٤٦٨,٢٣٦	-	٢٠٣,٦٨١	٢٦٤,٥٥٥	جيدة
٧٣,١٠٢	-	٧٣,٠٧٦	٢٦	المتابعة العاديه
٤٥٧	-	٤٥٧	-	المتابعة الخاصة
٣٠٢,٨٤٨	١٣٧,٤٨١	١٦٥,٣٦٧	-	غير منظم
٨٤٤,٦٤٣	١٣٧,٤٨١	٤٤٢,٥٨١	٢٦٤,٥٨١	الإجمالي

- يوضح الجدول التالي إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمراحل :

		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	(بالألف جنيه مصرى)
أسس التصنيف الداخلي	مرحلة (١) جماعي مرحلة (٢) جماعي مرحلة (٣) جماعي	الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي
١٧٧,٢١٨	-	٦٩,٨٤٣	١٠٧,٣٧٥	جيدة
١٢٦,١٢١	-	١٢٦,٠٩١	٣٠	المتابعة العاديه
٣٤٥,٥٠٠	٣٤٥,٥٠٠	-	-	غير منظم
٦٤٨,٨٣٩	٣٤٥,٥٠٠	١٩٥,٩٣٤	١٠٧,٤٠٥	الإجمالي

٦/ أدوات الدين والأوراق الحكومية

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين والأوراق الحكومية وفقاً لوكالات التقييم في آخر السنة المالية ، بناء على تقييم ستاندرد أند بور وما يعادله .

		٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	(بالألف جنيه مصرى)
أوراق حكومية	استثمارات في أوراق مالية	الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي
٤٧٧,٩٧٤	٤٧٧,٩٧٤	-	-	+AA إلى AA
١,٣٣٤,٨٩٣	١,٣٣٤,٨٩٣	-	-	A+ إلى A-
٧٩,٩٣٦,١٣٦	٤٥,٩١٢,٢٠٠	٣٤,٠٢٣,٩٣٦	٣٤,٠٢٣,٩٣٦	أقل من -A
٨١,٧٤٩,٠٠٣	٤٧,٧٢٥,٠٦٧	٣٤,٠٢٣,٩٣٦	٣٤,٠٢٣,٩٣٦	الإجمالي

		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	(بالألف جنيه مصرى)
أوراق حكومية	استثمارات في أوراق مالية	الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي
٥٥٠,٣٠٨	٥٥٠,٣٠٨	-	-	+AA إلى AA
١,٢٢٧,٧٣٣	١,٢٢٧,٧٣٣	-	-	A+ إلى A-
٧١,٤٦٤,٤١٣	٣٤,٦٨٠,٠٨٨	٣٦,٧٨٤,٣٢٥	٣٦,٧٨٤,٣٢٥	أقل من -A
٧٣,٢٤٢,٤٥٤	٣٦,٤٥٨,١٢٩	٣٦,٧٨٤,٣٢٥	٣٦,٧٨٤,٣٢٥	الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

أ/ الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال السنة المالية بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي :

القيمة الدفترية بالملايين جنية مصرى	طبيعة الأصل
صافي رد الأضمحلال (٢,٦٢٤)	١٧,٠٧٩ بيع عدد ٨ فيلا
	٣,٣٩٢ عدد ٨ وحدة سكنية
	١,٥٨٢ عدد ٢ محل وبدروم
<u>٩٩٨</u>	عدد ٣ قطعة ارض
<u>٢٠,٤٢٧</u>	الإجمالي

يتم تمويل الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالمركز المالي ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً .

أ/ تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر عمليات التوظيف والاستثمار

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف والاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر السنة المالية الحالية وعند إعداد هذا الجدول تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك :

(بالملايين جنية مصرى) ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

جمهورية مصر العربية									
مشاركات ومرابحات ومصاربات مع العملاء	القاهرة الكبرى والدلتا وسيناء	الإسكندرية	الوجه القبلي	أوروبا	دول الخليج العربي	دول أخرى	الإجمالي	دول الخليج	الإجمالي
١١,٩٣٣,٥٠٥	-	-	-	-	٤٨٠,٨٤٣	٥,١٥٨,٥١٦	٦,٢٩٤,١٤٦	-	-
٢٨,٣٩٦,٢٩٦	٦٨٠,٨٧٣	٧٨٣,٦٩٦	٤٧٤,١٥٢	-	-	١,٢٩٦	٢٦,٤٥٦,٢٧٩	-	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٤٤٤,١١٤	-	١٤٩,٨٩٠	٢٤٨,٧٦٤	-	-	-	٤٥,٤٦٠	-	- بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر
٥٥,٦٧٧,٣٤٣	١٢٥,٧٠٧	١,٧١٨,٢٢٣	-	-	-	-	٥٣,٨٣٣,٤٠٣	-	- بالتكلفة المستقلة
٣,٣٧٢,٠٩٩	-	٨٤,٢٢١	-	-	-	-	٣,٢٨٧,٤٧٨	-	أصول أخرى
<u>٩٩,٨٢٣,٣٥٧</u>	<u>٨٠٦,٥٨٠</u>	<u>٢,٧٣٦,٤٤٠</u>	<u>٧٢٢,٩١٦</u>	<u>٤٨٠,٨٤٣</u>	<u>٥,١٥٩,٨١٢</u>	<u>٨٩,٩١٦,٧٦٦</u>			الإجمالي في نهاية السنة الحالية
<u>٨٨,٠٥٨,٥٦٨</u>	<u>٩٧٣,٤٢٦</u>	<u>٢,٥٤٣,٠٢٨</u>	<u>٥٨٦,٧٩٦</u>	<u>٢٨٦,٨٧٤</u>	<u>١,١٦٥,٤٨١</u>	<u>٨٢,٥٠٢,٩٦٣</u>			الإجمالي في نهاية سنة المقارنة

٩) قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف والاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك :

(بالألف جنيه مصرى) ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

الإجمالي	أفراد	الأنشطة أخرى	بيع الجملة وتجارة التجزئة	قطاع حكومي	مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	نشاط عقاري
١١,٩٣٣,٥٠٥	١,٤٨٤,٠٠٨٢	١٥٧,٧١٧	٦٨٣,٢٠٨	٢,٧١٣,٦٤١	٤,٤٨٨,٥٩٦	٢,٤٠٦,٢٦١	١٠٠,٦٠٦
٢٨,٣٩٦,٣٩٦	-	-	٢٣,٨٩٤,٤١	١,٥٠١,٧٥٣	٤٧٥,٦٤٥	٩٧٥,٧٦٣	١,٥٤٨,٧٣٥
-	-	-	١٩٥,٣٥٠	-	-	٢٤٨,٧٦٤	١١٤,١٤٤
٥٥,٦٧٧,٣٤٣	-	-	٥٥,٣٦٣,١١٨	-	-	-	-
٣٣٧٢,٠٩٩	-	-	-	٣١٤,٢٣٥	-	-	-
-	-	-	١,٠٩٦,٥٣٧	-	٢,٢٧٥,٥٦٢	-	-
٩٩,٨٤٣,٣٥٧	-	-	٧٩,٢٥٧,٥٤٩	٦٨٣,٤٠٨	٥,٣٤,٧٠٤	٥,٩٩٠,٣٤٩	١,٤٨٤,٠٨٢
٨٨,٠٥٨,٥٦٨	١,١١١,٧٣٦	٧٠,٩٧٦,٦٥٢	٥٣٥,٧٧٢	٢,٨٥٨,٥٧٩	٦,٨٢١,٩٨٨	٤,٢٦٧,١٤٣	الإجمالي في نهاية سنة المقارنة
الإجمالي في نهاية سنة المقارنة							

بـ٣ - خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق ، وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية ، ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ المتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

بـ١ ملخص القيمة المعرضة للخطر اجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقاً لنوع الخطر

(بالألف جنيه مصرى)	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ م	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ م					
	أعلى	متوسط	أعلى	متوسط	أعلى	متوسط	أعلى
	أقل						
خطر أسعار الصرف	٣٧,٠١٩,٢٨٦	٣٨,٥٣٧,٩١٤	٣٩,٣٧٥,٤٥٢	٣٩,٣٧٥,٤٥٢	٥٢,٧٦٩,٠٣٠	٣٦,٣١٤,٠٩٣	١٢ شهراً حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ م
خطر سعر العائد	٢٧,٢٧٦,٧٨٠	٢٨,٥٤٧,١٥٤	٢٦,٤٨٨,٦٩٦	٢٤,١١٣,٨٦١	٢٦,١٧٠,٥٨١	٢٠,٦٩٧,٧٤٥	١٢ شهراً حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ م
خطر أدوات الملكية	٩,٣٧١,٠٣٢	١٠,٤٤٧,٢٣٨	٩,١٠٦,٧٠٠	٩,٥٨٢,٨٩٦	٩,٨٨٣,٢٣٤	٩,٢٦٣,٤٤٠	١٢ شهراً حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ م
اجمالي القيمة عند الخطر	٧٣,٦٦٧,٠٩٨	٧٧,٥٣٢,٣٠٦	٦٩,٣٧٧,١٦١	٧٣,٠٧٢,٢٠٩	٨٨,٨٢٢,٨٤٥	٦٦,٢٧٥,٢٧٨	١٢ شهراً حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ م

القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

(بالألف جنيه مصرى)	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ م	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ م					
	أعلى	متوسط	أعلى	متوسط	أعلى	متوسط	أعلى
	أقل						
خطر أسعار الصرف	٣٩٣,٤٩٤	٤٠٤,٣٨٧	٣٤٣,٥٧٤	٣٨,١٠٣	٤٢٤,٤٥٨	٣٤١,٧٩٤	١٢ شهراً حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ م
خطر سعر العائد	-	-	-	-	-	-	خطر سعر العائد
خطر أدوات الملكية	-	-	-	-	-	-	خطر أدوات الملكية
اجمالي القيمة عند الخطر	٣٩٣,٤٩٤	٤٠٤,٣٨٧	٣٤٣,٥٧٤	٣٨,١٠٣	٤٢٤,٤٥٨	٣٤١,٧٩٤	١٢ شهراً حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ م

القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة لغير غرض المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

(بالألف جنيه مصرى)	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ م	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ م					
	أعلى	متوسط	أعلى	متوسط	أعلى	متوسط	أعلى
	أقل						
خطر أسعار الصرف	٣٦,٦٢٥,٧٩٣	٣٨,١٣٩,٨٠١	٣٣,٣٨٣,٦١٨	٣٨,٩٩٣,٣٤٩	٥٢,٣٨٢,٢٢٢	٣٥,٩٢٤,٨٠٢	١٢ شهراً حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ م
خطر سعر العائد	٢٧,٢٧٦,٧٨٠	٢٨,٥٤٧,١٥٤	٢٦,٤٨٨,٦٩٦	٢٤,١١٣,٨٦١	٢٦,١٧٠,٥٨١	٢٠,٦٩٧,٧٤٥	خطر سعر العائد
خطر أدوات الملكية	٩,٣٧١,٠٣٢	١٠,٤٤٧,٢٣٨	٩,١٠٦,٧٠٠	٩,٥٨٢,٨٩٦	٩,٨٨٣,٢٣٤	٩,٢٦٣,٤٤٠	خطر أدوات الملكية
اجمالي القيمة عند الخطر	٧٣,٢٧٣,٦٥٠	٧٧,١٣٤,١٩٣	٦٨,٩٧٩,٠١٤	٧٢,٦٩٠,١٠٦	٨٨,٤٣٦,٠٤٧	٦٥,٨٨٥,٩٨٧	اجمالي القيمة عند الخطر

ترتبط الزيادة في القيمة المعرضة للخطر ، خاصة سعر العائد ، بالزيادة في حساسية سعر العائد في الأسواق المالية العالمية .

وتم حساب النتائج الثلاثة السابقة للقيمة المعرضة للخطر بشكل مستقل عن المراكز المعنية والتحركات التاريخية للأسوق ، ولا يشكل إجمالي القيمة المعرضة للخطر المتاجرة وغير المتاجرة القيمة المعرضة للخطر للبنك وذلك نظراً للارتباط بين أنواع الخطر وأنواع المحافظ وما يتبعه من تأثير متعدد .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

بـ/ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

(بالألف جنيه مصرى)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

الأصول المالية	جنيه مصرى	دولار أمريكي	يورو	عملات أخرى	جنيه استرليني	الإجمالي
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	٦,٢٨١,٩٧٠	٣,٢٣٤,١٩٣	٧٥,٤٢٦	١٤,٠٩٦	٣٥,٢٥٨	٩,٦٤٠,٩٤٣
أرصدة لدى البنوك	٦,٨٦٤,٩٦٢	١٠,٤٥٨,١٣٥	٢٢٤,٠٠١	١٣٠,٤٧٦	٩٥٠,٣٣٠	١٨,٦٢٧,٩٠٤
مشاركات و مرابحات ومضاربات مع العملاء	١٠,٥٤٩,٦٦٣	١,٣٣٨,٨٣٢	٤٥,٠١٠	-	-	١١,٩٣٣,٥٥٥
استثمارات مالية :						
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٤,٩١٨,٤٥٢	٢,٨٢٠,٢٢٥	٦٥٧,٦١٩	-	-	٢٨,٣٩٦,٢٩٦
بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	٤٥,٤٦٠	٢٤٨,٧٦٤	-	-	١٤٩,٨٩٠	٤٤٤,١١٤
بالتكلفة المستهلكه	٣٩,٣٦٠,٢٧٤	١٦,٣١٧,٠٦٩	-	-	-	٥٥,٦٧٧,٣٤٣
أصول أخرى	٣,٣٥٦,٤١٦	٨,٣٣٠	(١,٠٢٦)	٩٠	٨,٢٨٩	٣,٣٧٢,٠٩٩
اجمالي الأصول المالية	٩١,٣٧٧,١٩٧	٣٤,٤٢٥,٥٤٨	١,٠٠١,٠٣٠	١٤٤,٦٦٢	١,١٤٣,٧٦٧	١٢٨,٠٩٢,٢٠٤

الالتزامات المالية	جنيه مصرى	دولار أمريكي	يورو	عملات أخرى	جنيه استرليني	الإجمالي
أرصدة مستحقة للبنوك	٤٧٠,٩٠٠	٦٦,٣٧٠	٢,٣٩٣	٤	١٤٧,٢٧٣	٥٣٩,٦٦٧
الأوعية الادخارية وشهادات الادخار	٨٠,٨٤٥,٢٠٤	٢٦,٤٦١,٩٤٨	٩٥٧,٩٣٢	١,١٤٧,٧٩٤	١,١٤٧,٧٩٤	١٠٩,٥٦٠,١٥١
التزامات أخرى	٢,٩٩١,٧٧٦	١٨٣,٧٤٣	(٣,٣٦٤)	٧٥٩	٥,١٢٠	٣,١٧٨,٠٣٤
اجمالي الالتزامات المالية	٨٤,٣٠٧,٨٨٠	٢٦,٧١٢,٠٦١	٩٥٦,٩٦١	١٤٨,٠٣٦	١,١٥٢,٩١٤	١١٣,٢٧٧,٨٥٢
صافي المركز المالي	٧,٠٦٩,٣١٧	٧,٧١٣,٤٨٧	٤٤,٠٦٩	(٣,٣٧٤)	(٩,١٤٧)	١٤,٨١٤,٣٥٢
ارتباطات متعلقة بالتوظيف	٥٠٦,٣٩٧	١,١١٩,٦٥٦	١٧,٦٣٨	-	٧١٠	١,٦٤٤,٤٠١
في نهاية سنة المقارنة						
اجمالي الأصول المالية	٧٨,٠٩٤,٤٨٤	٣١,٩٧٩,٦١٤	١,٠١٦,٢٩٧	١٣٨,٩٠٥	١,٢٢٢,٩٧١	١١٢,٤٥٢,٢٧١
اجمالي الالتزامات المالية	٧١,٤٥٧,٢٠٨	٢٦,٠٧١,٥٣٥	٩٦٧,٤٦٠	١٣٨,٩٠٦	١,٢٢٢,٩٠٢	٩٩,٨٥٨,٠١١
صافي المركز المالي	٦,٦٣٧,٢٧٦	٥,٩٠٨,٠٧٩	٤٨,٨٣٧	(١)	٧٩	١٢,٥٩٤,٢٦٠

مهام غرفة المعاملات الدولية (Dealing Room) :

- تقديم تقارير دورية عن حركة الأسواق المالية .
- تنفيذ توصيات لجنة الأصول والالتزامات التي تمت الموافقة عليها وعرض تقارير بمدى التقدم في تنفيذ تلك التوصيات .
- التنسيق مع وحدة إدارة الأصول والالتزامات فيما يتعلق بالتحوط الطبيعي ضد المخاطر التي قد تنشأ عن معاملات خاصة وبما يتفق مع السياسة والتوصيات المعتمدة لجنة إدارة الأصول والالتزامات .
- المسئولية عن إدارة السيولة على المدى القصير .
- إعداد تقارير دورية بأى مستجدات عن موقف الأسواق وتوجيه النظر لأى اختناقات فى السيولة .
- إبلاغ وحدة إدارة الأصول والالتزامات بالاحتياجات التمويلية لمعالجة فجوة السيولة .

هدف البنك من إدارة خطر أسعار العائد :

يهدف البنك إلى تخفيض درجة تعرضه لمخاطر هيكل أسعار العائد إلى أقصى حد ممكن مع مراعاة أن تكون قيمه المخاطر المتبقية الناجمة عن أسعار العائد في حدود مستوى الحساسية المعتمد من لجنة الأصول والالتزامات.

ويعرف مستوى الحساسية بأنه التغير في صافي القيمة الحالية لمرآكز أسعار العائد الثابتة المستقبلية للبنك مقابل كل زيادة قدرها ١ % بمنحنى سعر العائد وتنتمي المتابعة الجدية لمدى التزام البنك بالحدود المطبقة .

ب/ ٣ خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠٢١ م

ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخت إعادة التسعير أو تواريخت الاستحقاق أيهما أقرب:

(بالألف جنيه مصرى)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

أصول المالية	ماركات ومرابحات ومصاربات مع العملاء	لتكميله المستهلك	قيمه العادله من خلال الارباح والخسائر	قيمه العادله من خلال الدخل	تكميل الآخر	بها وارصدة لدى البنك المركزي المصري	أصول المالية
-	٥٥,٦٥٣	٨٤٣,٠٢٥	٤٤٤,١١٤	٢,٠٩٢,٠٨١	-	٢,٨٥٣,٨٥١	٩,٦٤٠,٩٤٣
-	١١,٧١٠,٧٣١	١,٨٠٦,٧٠٠	-	٤,٠٧٤,٤٩٦	٦,٧٨١,٦٣٣	١٨,٦٢٧,٩٠٤	٣٢٠,٢٧٢
٥٥,٦٥٣	٨٤٣,٠٢٥	٨٤٣,٠٢٥	٨٤٣,٠٢٥	٩,١٩٩,٧١٨	٦٨,٢٥٥,٧٤٧	٩,٧٤٩,٥٢٠	٣٢٨,٣٢٨
١٩,٣٦٢,٠٤١	١٤,٢٦٤,٢١٨	١٤,٢٦٤,٢١٨	١٤,٢٦٤,٢١٨	٧,٢٦٠,٩٦٠	٣٠,٣٨,٣٩٦	٣٠,٣٨,٣٩٦	٦,٧٨٧,٠٩٢
١٢٨,٠٩٢,٢٠٤	٩,١٩٩,٧١٨	٩,١٩٩,٧١٨	٩,١٩٩,٧١٨	٩,١٩٩,٧١٨	-	-	٩,٦٤٠,٩٤٣

الإجمالي	بدون عائد	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة	أكبر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكبر من شهر حتى ثلاثة أشهر حتى ستة أشهر	أكبر من شهر واحد حتى ثلاثة أشهر
٥٣٩,٦٦٧	٨٩,٦٦٧	-	-	٤٥٠,٠٠٠	-	-
١٠٩,٥٦٠,١٥١	٩,٠٧٠,٣١٢	٣٧,٧٧٧,٣٦١	٣٠,٥٢١,٦٣٥	١٠,٣٢٧,١٨٥	١٠,٣٢٧,١٨٥	١١,٥٣٦,٤٧٣
٣,١٧٨,٠٣٤	-	-	٧٩٤,٥٠٧	٧٩٤,٥٠٩	٧٩٤,٥٠٩	٧٩٤,٥٠٩
١١٣,٢٧٧,٨٥٢	٩,١٥٩,٩٧٩	٣٧,٧٧٧,٣٦١	٣١,٣١٦,١٤٢	١١,٥٧١,٦٩٤	١١,١٢١,٦٩٤	١٢,٣٣٠,٩٨٢
١٤,٨١٤,٣٥٢	(١,٨٩٩,٠١٩)	(٢٨,٠٤٧,٨٤١)	٣٦,٩٣٩,٦٠٥	(٢,٣٧١,٩٧٦)	٣,١٤٢,٥٢٤	٧,٠٣١,٠٥٩
١١٢,٤٥٢,٢٧١	٦,٦٠٧,٥٠٠	٨,٤٧٩,٨٧٩	٥٣,١٧٦,٥٥٥	١٤,٤٥٩,٤٥٨	١١,٥٧٧,٧٤٧	١٨,١٥١,١٣٢
٩٩,٨٥٨,٠١١	٨,٥٦٩,٥٩٣	٣٢,٠٤٧,٠٨٥	٢٦,٦٤٨,٤١٩	١٠,١٣٧,١١٦	١٠,١٣٧,١١٧	١١,٣١٨,٦٨١
١٢,٥٩٤,٢٦٠	(١,٩٦٢,٠٩٣)	(٢٤,٥٦٧,٢٠٦)	٢٦,٥٢٨,١٣٦	٤,٣٢٢,٣٤٢	١,٤٤٠,٦٣٠	٦,٨٣٢,٤٥١

الالتزامات المالية	نحوه إعادة تسعير العائد					
٤٥٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-
١٠,٣٢٧,١٨٥	١٠,٣٢٧,١٨٥	١٠,٣٢٧,١٨٥	١٠,٣٢٧,١٨٥	١٠,٣٢٧,١٨٥	١٠,٣٢٧,١٨٥	١٠,٣٢٧,١٨٥
٧٩٤,٥٠٩	٧٩٤,٥٠٩	٧٩٤,٥٠٩	٧٩٤,٥٠٩	٧٩٤,٥٠٩	٧٩٤,٥٠٩	٧٩٤,٥٠٩
١١,١٢١,٦٩٤	١١,١٢١,٦٩٤	١١,١٢١,٦٩٤	١١,١٢١,٦٩٤	١١,١٢١,٦٩٤	١١,١٢١,٦٩٤	١١,١٢١,٦٩٤
٣,١٤٢,٥٢٤	٣,١٤٢,٥٢٤	٣,١٤٢,٥٢٤	٣,١٤٢,٥٢٤	٣,١٤٢,٥٢٤	٣,١٤٢,٥٢٤	٣,١٤٢,٥٢٤
٧,٠٣١,٠٥٩	٧,٠٣١,٠٥٩	٧,٠٣١,٠٥٩	٧,٠٣١,٠٥٩	٧,٠٣١,٠٥٩	٧,٠٣١,٠٥٩	٧,٠٣١,٠٥٩
٦,٨٣٢,٤٥١	٦,٨٣٢,٤٥١	٦,٨٣٢,٤٥١	٦,٨٣٢,٤٥١	٦,٨٣٢,٤٥١	٦,٨٣٢,٤٥١	٦,٨٣٢,٤٥١

٣/ج خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالالتزامات المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ، ويمكن أن ينبع عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشئون المالية بالبنك ما يلي :

* يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء . ويتوارد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .

* الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة مقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .

* مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .

* إدارة التركيز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

هدف البنك من إدارة السيولة

يهدف البنك لتمويل أنشطته على أساس أفضل الأسعار الممكنة في ظل الظرف الطبيعي، ولضمان قدرته على الوفاء بالالتزامات في حالة حدوث أزمة . وسعيا نحو تحقيق هذه الغاية يتبنى البنك المبادئ الرئيسية التالية لإدارة السيولة :

- إدارة السيولة في المدى القصير وفقاً للإطار الرقابي.
- تنوع مصادر التمويل.

- الاحتفاظ بمجموعة من الأصول ذات سيولة عالية.

قياس ومتابعة هيكل مخاطر السيولة

يتلخص إطار إدارة السيولة بالبنك في العمليات التالية :

- التقييم المنظم لهيكل سيولة البنك وتطوره علي مدار الزمن.
- متابعة تنوع مصادر التمويل .

- تقييم البنك لاحتياجات التمويل على أساس التوقعات الواردة في الموازنة التقديرية بعرض التخطيط لحلول ملائمة للتمويل .

يتم تحديد فجوات السيولة المتوقعة عن طريق حصر البنود التي تظهر بقائمة المركز المالي البنك وخارجها حسب نوع عملة وآجال الاستحقاق المتبقية لتلك البنود وتتحدد تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات القائمة على أساس الشروط التعاقدية للمعاملات ونماذج أنماط سلوك العميل التاريخية (كما في حالة حسابات الاستثمار) وكذا الاقتراضات التقليدية المتعلقة ببعض بنود قائمة المركز المالي(كما في حالة حقوق المساهمين) .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

ونقوم إدارة التوظيف المحلي أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشئون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والأجال .

التدفقات النقدية غير المشتقة :

يمثل الجدول التالي التدفقات النقدية المدفوعة من قبل البنك بطريقة الالتزامات المالية غير المشتقة موزعة على أساس المدة المتبقية من الاستحقاقات التعاقدية في تاريخ المركز المالي ، وتمثل المبالغ المدرجة بالجدول التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة ، بينما يدير البنك خطر السيولة على أساس التدفقات النقدية غير المخصومة المتوقعة وليس التعاقدية :

(بالألف جنيه مصرى)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من شهر واحد حتى ثلاثة أشهر	أكثر من شهر واحد حتى ستة أشهر	-	-	الالتزامات المالية
٥٣٩,٦٦٧	٨٩,٦٦٧	-	٤٥٠,٠٠٠	-	-	-	-	أرصدة مستحقة للبنوك
١٠٩,٥٦٠,١٥١	٤٦,٨٤٧,٦٧٣	٣٠,٥٢١,٦٣٥	١٠,٣٢٧,١٨٥	١٠,٣٢٧,١٨٥	١١,٥٣٦,٤٧٣	١١,٥٣٦,٤٧٣	١١,٥٣٦,٤٧٣	الأوعية الإدخارية وشهادات الإدخار
٣,١٧٨,٠٣٤	-	٧٩٤,٥٠٧	٧٩٤,٥٠٩	٧٩٤,٥٠٩	٧٩٤,٥٠٩	٧٩٤,٥٠٩	٧٩٤,٥٠٩	الالتزامات أخرى
<u>١١٣,٢٧٧,٨٥٢</u>	<u>٤٦,٩٣٧,٣٤٠</u>	<u>٣١,٣١٦,١٤٢</u>	<u>١١,٥٧١,٦٩٤</u>	<u>١١,١٢١,٦٩٤</u>	<u>١٢,٣٣٠,٩٨٢</u>			إجمالي الالتزامات المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى
<u>١٢٨,٠٩٢,٢٠٤</u>	<u>١٧,٠١٠,٤٨٠</u>	<u>٦٨,٢٥٥,٧٤٧</u>	<u>٩,١٩٩,٧١٨</u>	<u>١٤,٢٦٤,٢١٨</u>	<u>١٩,٣٦٢,٠٤١</u>			إجمالي الأصول المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى

(بالألف جنيه مصرى)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من شهر واحد حتى ستة أشهر	أكثر من شهر واحد حتى ستة أشهر	-	-	الالتزامات المالية
١٥٠,٢٤٨	١٥٠,٢٤٨	-	-	-	-	-	-	أرصدة مستحقة للبنوك
٩٦,٩٤٤,٨٧٩	٤١,٤٦٦,٤٣٠	٢٥,٩٥٧,٦٩٨	٩,٤٤٦,٣٩٥	٩,٤٤٦,٣٩٦	١٠,٦٢٧,٩٦٠	١٠,٦٢٧,٩٦٠	١٠,٦٢٧,٩٦٠	الأوعية الإدخارية وشهادات الإدخار
٢,٧٦٢,٨٨٤	-	٦٩٠,٧٢١	٦٩٠,٧٢١	٦٩٠,٧٢١	٦٩٠,٧٢١	٦٩٠,٧٢١	٦٩٠,٧٢١	الالتزامات أخرى
<u>٩٩,٨٥٨,٠١١</u>	<u>٤١,٦١٦,٦٧٨</u>	<u>٢٦,٦٤٨,٤١٩</u>	<u>١٠,١٣٧,١١٦</u>	<u>١٠,١٣٧,١١٧</u>	<u>١١,٣١٨,٦٨١</u>			إجمالي الالتزامات المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى
<u>١١٢,٤٥٢,٢٧١</u>	<u>١٥,٠٨٧,٣٧٩</u>	<u>٥٣,١٧٦,٥٥٥</u>	<u>١٤,٤٥٩,٤٥٨</u>	<u>١١,٥٧٧,٧٤٧</u>	<u>١٨,١٥١,١٣٢</u>			إجمالي الأصول المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى

٤/٣ إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالاحكام الشرعية والمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥ مليار جنيه مصرى حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٪ ، ويبلغ الحد الأدنى لمعايير كفاية رأس المال بعد اضافة متطلبات الدعامة التحوطية والبنوك ذات الأهمية النظامية المحلية ١٢,٥٪ وذلك من بداية يناير ٢٠١٩ م .

وتخصيص فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الإشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها ، ويكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، وبخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة ، واجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بالميزانية .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لرصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين والتسهيلات الائتمانية المطلوبة في المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١٠,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و ٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية من الاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة .

و عند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التوظيفات (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي .
ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠٪ مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر عمليات التوظيف والاستثمار المرتبطة به ، ومعأخذ الضمانات النقديّة في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ .

* منظومة إدارة مخاطر هيكل سعر العائد

يتم تحديد وقياس هذا الخطر بمعرفة وحدة الأصول والالتزامات (ALMU) التابعة للإدارة المالية بالبنك ويتم تقييم المخاطر وحدودها والإجراءات التصحيحية الواجب القيام بها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات (ALCO) برئاسة رئيس البنك وعضوية المديرين التنفيذيين والمدير المالي ومدير الإدارات التجارية ومدير شبكة الفروع والسكرتير العام ورئيس غرفة المعاملات الدولية وتقوم غرفة المعاملات الدولية بتنفيذ الإجراءات الضرورية التي تقررها لجنة الأصول والالتزامات لتصحيح الفجوات من خلال التعامل في الأسواق المالية وتعد الغرفة تقاريرها بما حدث من تطور وعرضها على وحدة الأصول والالتزامات ولجنة الأصول والالتزامات.

* مهام لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)

- البت في الحدود المقبولة لأغراض تحليل الحساسية.
- مراجعة الافتراضات المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها.
- استعراض مخاطر وفجوات أسعار العائد و موقف الحساسية بالبنك والواردة بتقارير وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU).
- تقييم وتعديل واعتماد التوصيات المقترحة لتعديل الفجوات - إن وجدت- بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

* مهام وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU)

- توثيق سياسة إدارة المخاطر كما تم إقرارها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات والحفاظ عليها.
- إعداد النماذج المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والعمل على تطويرها باستمرار.
- إعداد تقارير بالقيم المعرضة للخطر وتطور تلك القيم على مدار الزمن وعرض تلك التقارير على لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- تقديم توصيات لتعديل الفجوات بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.
- متابعة تطبيق قرارات لجنة الأصول والالتزامات وإخطارها بمدى التقدم في تطبيق تلك القرارات.

- أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة :

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند " صافي الدخل من المتاجرة " كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة بين دخل الشامل الآخر ضمن "احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيما قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقاً للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية المستقلة " أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة " فيما عدا الاستثمارات الاستراتيجية " فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة " طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة " وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل ضمن "احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة او القيمة الأساسية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

يقوم مصرفنا بالعمل وفقاً للسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناء على مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

-المستوى الأول:

وتتمثل مدخلات المستوى الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مطابقة يستطيع البنك الوصول إليها في تاريخ القياس.

-المستوى الثاني:

وتتمثل مدخلات المستوى الثاني في كافة المدخلات بخلاف أسعار معلن عنها ضمن المستوى الأول وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

-المستوى الثالث:

وتتمثل مدخلات المستوى الثالث في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

- تمويلات وتسهيلات مع العملاء

تظهر التمويلات والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الأضمحلال .

- أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كأدوات الدين بالتكلفة المستهلكة " ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحققة بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ".

- ويكون البسط لمعدل كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين طبقاً لبازل II :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ويكون من رأس المال المدفوع - بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة - والأرباح المحتجزة والاحتياطيات القائمة التي ينص القانون والنظام الأساسي للبنك على تكوينها بعد توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام والاحتياطي الخاص كما يخصمه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة . وقد تم إدراج صافي الأرباح المرحلية في الشريحة الأولى وذلك طبقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٧.

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ويكون مما يعادل رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين / التمويلات و التسهيلات الائتمانية المدرجة في المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥ % من إجمالي المخاطر الائتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر والتمويلات / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات - مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها - بالإضافة إلى ٤٥ % من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وأدوات الدين بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة و ٤٥ % من قيمة الاحتياطي الخاص . ويراعى عند حساب إجمالي بسط معدل كفاية رأس المال لا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي ولا تزيد التمويلات - الودائع - المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ٢٠٠ % مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به معأخذ الضمانات النقدية في الاعتبار ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

تم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقاً لمتطلبات بازل II بناءً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ والتي أصدرت في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعه الخارجية خلال السنين الماضيتين.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية السنة المالية الحالية :

<u>ألف جنيه مصرى</u>	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
٤,٠٨٦,٨٦٥	٥,٦٧٧,٥٠٩	
(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)	
١,٦٧١,٤١٧	١,٦٧١,٤١٧	
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣	
٦,٦١٧,٥٥٤	٥,٠٤٣,٦٤٢	
-	١,٢٣٦,٠٩٢	
٥٤٢	٧٨٦	
(٢٢١,٠٦٨)	(٤٣٩,٢٩٢)	
١,٦٦٦,٨٢٠	١,٨٠٣,٩٤١	
١٣,٩٦١,٣٩١	١٥,١٣٣,٣٥٦	
٥٣٦,٣٧٠	٧٨٤,٥٧٠	
٢٢٣,٤٦٩	٣٤١,٤٢١	
٧٥٩,٨٣٩	١,١٢٥,٩٩١	
١٤,٧٢١,٢٣٠	١٦,٢٥٩,٣٤٧	
٤٦,٩٤٠,٧٩٠	٥٠,٤٩٠,٦١٣	
% ٣١,٣٦	% ٣٢,٢٠	
٤٥ % من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة		
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة في المرحلة الأولى		
اجمالي رأس المال المساند		
اجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات (اجمالي رأس المال)		
الأصول والالتزامات العرضية المرجحة باوزان المخاطر :		
اجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة باوزان المخاطر الائتمان، السوق والتشغيل		
اجمالي القاعدة الرأسمالية / اجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة باوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل		

وافق البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ م على التعليمات الرقابية لقياس الخاصة بالرافعة المالية مع إزام البنوك بالحد الأدنى لتلك النسبة (٣%) على أساس ربع سنوى وذلك على النحو التالي :

كتيبة استرشادية من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ م وحتى عام ٢٠١٧ م.

.

كتيبة ملزمة اعتباراً من عام ٢٠١٨ م .

كما أوجب عن الإفصاح عن النسبة ومكوناتها (بسطًا ومقامًا) بالقواعد المالية المنصورة أسوة بما يجري عليه حالياً فيما يخص المعيار المعتمد على المخاطر (CAR) .

وينتكون بسط ومقام نسبة الرافعة المالية من الآتي :

مكونات البسط يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر (CAR).

مكونات المقام يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقاً للقواعد المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك".

النسبة يجب لا نقل نسبة الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية (بعد الاستبعادات) إلى إجمالي تعرضات البنك عن (٣%).

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
ألف جنيه مصرى

<u>أولاً : بسط النسبة</u>	
الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات	
<u>ثانياً : مقام النسبة</u>	
إجمالي التعرضات داخل الميزانية و عمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	
التعرضات خارج الميزانية	
اجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية	
نسبة الرافعة المالية %	

٤ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

٤/١ خسائر الأضمحلال في مشاركات ومرابحات ومضاربات

يراجع البنك محفظة مشاركات ومرابحات ومضاربات لتقدير الأضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل ، ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الأضمحلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوقة بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة المرابحات وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى المرابحة الواحدة في تلك المحفظة ، وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغير سلبي في قدرة محفظة من عملاء التوظيف على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك . عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر عمليات التوظيف والاستثمار في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الأضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة . ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أي اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

٤/٢ أضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يحدد البنك أضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الآخر عندما يكون هناك انخفاض هام أو متدا في قيمتها العادلة عن التكفة ويحتاج تحديداً ما إذا كان الانخفاض هاماً أو متداً إلى حكم شخصي ، ولا تأخذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك أضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا .

٤/٣ استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتاريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولا تأخذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم البة والقدرة على الاحتفاظ بذلك الاستثمار بالتكلفة المستهلكة ، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بذلك الاستثمار حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمار بالتكلفة المستهلكة إلى الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمار بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعيق تبويب أية استثمارات بذلك البنك .

٤/٤ القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب مثل النماذج لتحديد القيمة العادلة يتم اختبارها ومراجعة دورياً بواسطة أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بأعدادها . وتعتمد نتائج التقييم العادلة إلى حد ما على الخبرة .

٤/٥ ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل وهناك عدد من العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأت ضرائب إضافية ، وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل .

٥ - التحليل القطاعي

- التحليل القطاعي للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحاطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى . ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي :

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة عمليات التوظيف والاستثمار والمشتقات المالية .

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع والمرابحات الشخصية والمرابحات العقارية .

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى كإدارة الأموال .

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدوره النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك .

٦ - صافي الدخل من العائد

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م بالألاف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بالألاف جنيه مصرى
١,٤٥٥,٢٤٢	٩٣,٩٣٣
٤٤٤,١٩١	٣٣٤,٢٠٠
١,٥٠٦,٢٣٨	١,٥٣٧,٤١٥
<u>٣,٤٠٥,٦٧١</u>	<u>١,٩٦٥,٥٤٨</u>
٦,٠٣٣,٠٦٦	٨,٨٨٤,٤١٤
<u>٦٧,٧٠٧</u>	<u>٧٢,٥٢٧</u>
<u>٩,٥٠٦,٤٤٤</u>	<u>١٠,٩٢٢,٤٨٩</u>
(١٠١,٨٢٣)	(١٤٣,٨٥٤)
(٤,٧٨٢,٨٨٥)	(٥,٢٩٥,٨١٤)
(٤,٨٨٤,٧٠٨)	(٥,٤٣٩,٦٦٨)
<u>٤,٦٢١,٧٣٦</u>	<u>٥,٤٨٢,٨٢١</u>

عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة من :
البنك المركزي المصري

البنوك الأخرى

العملاء

المجموع

عائد أدوات دين حكومية

عائد استثمارات في أدوات دين بالتكلفة المستهلكة وبالقيمة العادلة من خلال

قائمة الدخل الشامل الآخر

الإجمالي

تكلفة الأوعية الادخارية والتکالیف المشابهة من :

البنوك

العملاء

الإجمالي

الصافي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

- ٧ - **إيرادات الأتعاب والعمولات**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
بألف جنيه مصرى

٢٤,٤٧١	٢٤,٧٥٠
٩,٨٨٥	٨,٨٨٦
٤,٣٤٩	٣,٧٥١
١٧٤,٦٠٠	١٨١,٨٨٥
٢١٣,٣٠٥	٢١٩,٢٧٢

الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف والاستثمار
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
أتعاب أخرى
الإجمالي

- ٨ - **توزيعات الأرباح**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
بألف جنيه مصرى

٦,٧٧٢	٦,٩٨٦
٤١	٤١
٥١,٠٩١	٤٦,٩٢٩
٤,٦٧٦	٢٢,٨٨٣
٦٢,٥٨٠	٧٦,٨٣٩

استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر
عائد صندوق استثمار
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
شركات تابعة وشقيقة
الإجمالي

- ٩ - **صافي دخل المتاجرة**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
بألف جنيه مصرى

٤٢,٦٥٧	٥٢,٦١٣
(٣٩,٨٥٨)	(٤,٧٠١)
١٢,٩٦١	٤٦,١٠٥
١٥,٧٦٠	٩٤,٠١٧

عمليات النقد الأجنبي
أرباح التعامل في العملات الأجنبية
(خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية
بغرض المتاجرة
أدوات حقوق الملكية
الإجمالي

- ١٠ - **(عبء) الأض محلل عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
بألف جنيه مصرى

(٨٣٨)	٦٠٩
(٦٩٩)	(١,٨٢٦)
(٨,٢٣٧)	٢,٤٦٠
(٣٨,٢٦٥)	٢٦,٣٣٨
(١٧٩,٩٨١)	(٢٣٣,٥٤٥)
(٢٢٨,٠٢٠)	(٢٠٥,٩٦٤)

نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
أرصدة لدى البنوك
أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء
الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

١١ - مصروفات إدارية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م بألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بألف جنيه مصرى	
(٤٤٦,٩١٠)	(٤٦٣,٩٧٤)	تكلفة العاملين
(١٧,٦٢٢)	(١٩,٩٦٨)	أجور ومرتبات
(١٦,٥٤٦)	(١٧,٤١٦)	تأمينات اجتماعية
(٤٨١,٠٧٨)	(٥٠١,٣٥٨)	تكلفة المعاشات
(٥٥١,٢٢٢)	(٦٣٩,٤٥٢)	تكلفة نظم الاشتراكات المحددة
<u>(١,٠٣٢,٣٠٠)</u>	<u>(١,١٤٠,٨١٠)</u>	مصروفات إدارية أخرى *
		الإجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م بألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بألف جنيه مصرى	* تحليل لأهم بنود مصروفات إدارية أخرى الإهلاك والاستهلاك (ايضاح ٢١،١٩)
١١٦,٣٩٥	١٢٦,٠٩٠	اشتراكات ورسوم
٥٥,٤٦٤	٧٠,٠٤٩	مزايا العاملين (علاج طبى + مصروفات تدريب)
٦٦,٨٦١	٩٠,٧٣٥	مصروفات صيانة (الحاسب الآلى + المباني وسيارات وألات)
٣٠,١٠٦	٢٣,٠٤٧	دعائية وإعلان
١٣,٨٧٦	٤,٥٥٧	مصروفات تشغيل الحاسب الآلى والصارف الآلى
٥٣,٠٥٨	٨٧,٧١٠	مياه وكهرباء وتليفونات
١٨,٨٣٨	١٨,٩٢٥	مصروفات الدمغة
١٩,١٧٤	٢٨,٢٣٣	مصروفات بريد وسوفيت
١٢,٢٣٠	١٤,٨١١	استقبال وضيافة
١٠,٥٦٥	١٢,٩٤٠	بدلات سفر وانتقال
٨,٧٢٨	١٠,١٣٤	إيجار مقار الصارف الآلى
١٢,٤٤١	٢٠,٢٠٦	أدوات كتابية ومطبوعات
٢٢,٠٠١	١٩,٤٤٤	فيزا إلكترون / عمولات
٨,٢٤٤	١٥,٩٦٧	مصروفات قضائية
٥٠٩	٣,٨٣٧	استشارات فنية
٢,٦٦٨	٥,٢٩٦	خدمات اجتماعية
١,٥٤٩	١,٨٢١	ضرائب بخلاف ضرائب الدخل
٨,٦٤٥	٨,٨٥٥	مساهمة تكافلية لنظام التأمين الصحي
٢٤,٩٨٠	٢٨,٢٨١	أخرى
٦٤,٨٩٠	٤٨,٥١٤	المجموع
<u>٥٥١,٢٢٢</u>	<u>٦٣٩,٤٥٢</u>	

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

١٢ - إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م بألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بألف جنيه مصرى	
(٨٠,٢٥١)	٢٠٥	أرباح (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية (بخلاف التي بعرض المتاجرة)
٢,٥٥٠	-	أرباح بيع أصول ثابتة
(٦٧٨)	(٤٧٨)	إيجار تشغيلي
(١٣,٢٦١)	٧٥,٢٦٢	أخرى
(٢٨,٩١٣)	٢,٣١٢	رد (عبء) مخصصات أخرى
<u>(١٢٠,٥٥٣)</u>	<u>٧٧,٤٠١</u>	الإجمالي

١٣ - (مصروفات) ضرائب الدخل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م بألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بألف جنيه مصرى	ضرائب الدخل الحالية
(١,٣٠٣,٢٤٠)	(١,٦٦٥,٤٣١)	وتتمثل ضرائب الدخل الحالية في الآتي:
(١,٠٧٠,٧٧١)	(١,٦٤٢,١٢٣)	ضرائب الدخل المحسوبة على أساس معدل ضرائب * ٦٪
(٢٥٤,٠٠٠)	-	ضرائب دخل جارية
٢١,٥٣١	(٢٢,٣٠٨)	مصروفات (إيرادات) ضريبية مؤجلة
<u>(١,٣٠٣,٢٤٠)</u>	<u>(١,٦٦٥,٤٣١)</u>	الإجمالي

* تمثل ضرائب على إيرادات أذون الخزانة وسندات الخزانة بضمان الحكومة المصرية بالعملة المحلية.

و فيما يلى الموقف الضريبي :

اولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تمت التسوية النهائية مع مركز كبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م.
- بالنسبة لعام ٢٠١٩ تمت المحاسبة والاتفاق مع المركز الضريبي لكتاب الممولين ، و جاري اجراء التسوية النهائية للحصول على المخالصة نهائيا عن العام .
- بالنسبة لعام ٢٠٢٠ تم تقييم الاقرار الضريبي وسداد الضريبة المستحقة من واقعه في المواعيد المحددة قانونا ولم يتم الفحص حتى تاريخه .

ثانياً : ضريبة المرتبات والأجور

- تمت التسوية او الاتفاق مع المركز الضريبي لكتاب الممولين و تم اجراء التسوية النهائية و سداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٩ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢١/١٢/٣١ حتى ٢٠٢٠/١٠/١ تم توريد الضريبة الشهرية المستحقة في الموعد المحدد قانونا ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثالثاً : ضريبة الدعمبة

- تمت التسوية او الاتفاق مع المركز الضريبي لكتاب الممولين و تم اجراء التسوية النهائية و سداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠٢٠ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢١/١٢/٣١ حتى ٢٠٢١/١٠/١ فقد تم تقديم الإقرار الضريبي الربع سنوي في ميعاده وسداد الضريبة المستحقة من واقعه ، ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

رابعاً: الضريبة العقارية

- تم سداد جميع الضرائب المستحقة على فروع ومقرات البنك حتى عام ٢٠٢١ م ، وذلك وفقا للقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والمعمول به من ٢٠١٣/٧/١ .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

٤ - نصيب السهم في الربح

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م</u>	
<u>بالألف جنيه مصرى</u>	<u>بالألف جنيه مصرى</u>	
٢,٠٥٨,٢٥٦	٢,٦٨٤,٩٠٤	صافي أرباح السنة
(١٤٠,٠٠٠)	(١٧٠,٠٠٠)	حصة العاملين
(١٥,٠٠٠)	(١٩,٠٠٠)	مكافأة مجلس الإدارة
١,٩٣٣,٢٥٦	٢,٤٩٣,٩٠٤	
٥٦,٢٢٦	٦٠٧,٤٧١	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة
<u>٣,٧٦٠</u>	<u>٤,١٠٥</u>	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه)

- تبويب وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية :

يوضح الجدول التالي الأصول المالية (قبل خصم أي مخصصات للاضمحلال) بالأجمالي وفقاً لتبويب نموذج الأعمال :

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م</u>					
<u>بالألف جنيه مصرى</u>					
اجمالي القيمة	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	النكلفة المستهلكة	النكلفة المستهلكة	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
٩,٦٤٢,٩٠٧	-	-	٩,٦٤٢,٩٠٧	٩,٦٤٢,٩٠٧	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
١٨,٦٣٠,٥٦٦	-	-	١٨,٦٣٠,٥٦٦	١٨,٦٣٠,٥٦٦	أرصدة لدى البنك
١٢,٧٧٨,١٤٨	-	-	١٢,٧٧٨,١٤٨	١٢,٧٧٨,١٤٨	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء
٢٨,٣٩٦,٢٩٦	٣,٩٩٠,٧٠٥	٢٤,٤٠٥,٥٩١	-	-	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٥٥,٧٥٢,١٦٦	-	-	٥٥,٧٥٢,١٦٦	٥٥,٧٥٢,١٦٦	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
١٢٥,٢٠٠,٠٨٣	٣,٩٩٠,٧٠٥	٢٤,٤٠٥,٥٩١	٩٦,٨٠٣,٧٨٧	٩٦,٨٠٣,٧٨٧	إجمالي الأصول

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

١٥ - نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بالألف جنيه مصرى	
١,١٤٦,٤٠٣	١,٢٨٦,٠٠١	نقدية
٧,٧١٥,٢٢٣	٨,٣٥٧,٠١٢	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
٨,٨٦١,٦٦٦	٩,٦٤٣,٠١٣	الإجمالي (١)
(٢١٩)	(١٠٦)	إيرادات مقدمة
(٢,٥٧٦)	(١,٩٦٤)	يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(٢,٧٩٥)	(٢,٠٧٠)	إجمالي (٢)
٨,٨٥٨,٨٣١	٩,٦٤٠,٩٤٣	إجمالي (١) + (٢)
٦,٠٩٣,١٥٧	٦,٧٨٧,٠٩٢	أرصدة بدون عائد
٢,٧٦٥,٦٧٤	٢,٨٥٣,٨٥١	أرصدة ذات عائد
٨,٨٥٨,٨٣١	٩,٦٤٠,٩٤٣	الإجمالي
٢,٧٦٥,٦٧٤	٢,٨٥٣,٨٥١	أرصدة متداولة
٦,٠٩٣,١٥٧	٦,٧٨٧,٠٩٢	أرصدة غير متداولة
٨,٨٥٨,٨٣١	٩,٦٤٠,٩٤٣	الإجمالي

١٦ - أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بالألف جنيه مصرى	
١١٥,٧٠٣	١٣٥,٥٤٠	حسابات جارية
١٥,٤٢٧,١٨٢	١٨,٤٩٩,٠٩١	ودائع
(٣٦٨)	(١,٥٥٢)	يخصم : الإيرادات المقدمة للبنوك خارجية
(٦,٨٠٧)	(٢,٥١٣)	يخصم : الإيرادات المقدمة للبنوك محلية
١٥,٥٣٥,٧١٠	١٨,٦٣٠,٥٦٦	الإجمالي (١)
(٦)	(١,٥٠٨)	يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنوك خارجية
(٨٣٢)	(١,١٥٤)	يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنوك محلية
(٨٣٨)	(٢,٦٦٢)	إجمالي (٢)
١٥,٥٣٤,٨٧٢	١٨,٦٢٧,٩٠٤	إجمالي (١) + (٢)
-	٣,٤٥٠,٠٠٠	أرصدة لدى البنك المركزي بخلاف الاحتياطي الإلزامي
١٢,٤٩٥,٩٧٩	١٢,٦٨١,٦٨٤	بنوك محلية
٣,٠٣٨,٨٩٣	٢,٤٩٦,٢٢٠	بنوك خارجية
١٥,٥٣٤,٨٧٢	١٨,٦٢٧,٩٠٤	الإجمالي
١١٥,٧٠٣	١٣٥,٥٤٠	أرصدة بدون عائد
١٥,٤١٩,١٦٩	١٨,٤٩٢,٣٦٤	أرصدة ذات عائد
١٥,٥٣٤,٨٧٢	١٨,٦٢٧,٩٠٤	الإجمالي
١٥,٤١٩,١٦٩	١٨,٤٩٢,٣٦٤	أرصدة متداولة
١١٥,٧٠٣	١٣٥,٥٤٠	أرصدة غير متداولة
١٥,٥٣٤,٨٧٢	١٨,٦٢٧,٩٠٤	الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

١٧ - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
بالألف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
بالألف جنيه مصرى

تجزئة :

سيارات

سلع عمره واخرى

عقارية

موظفين

اجمالي التجزئة (١)

مؤسسات :

شركات كبيرة ومتوسطه

شركات صغيرة

شركات متناهية الصغر

اجمالي (٢)

اجمالي المشاركات و المرابحات والمضاربات مع العملاء (٢+١)

يخصم : الإيرادات المقدمة

يخصم : مخصص خسائر الأضمحلال

الإجمالي

أرصدة متداولة

أرصدة غير متداولة

الإجمالي

بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية المتداولة والتي لا يمكن التصرف فيها إلا بموافقة البنك ضمناً لعمليات توظيف تجارية في تاريخ الميزانية مبلغ ٨,٤٨٣ ألف جنيه مصرى مقابل مبلغ ١٠,١٩٦ ألف جنيه مصرى في تاريخ المقارنة .

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
(بالألف جنيه مصرى)

ECL	الإجمالي	ECL	مرحلة (٣)	ECL	مرحلة (٢)	ECL	مرحلة (١)	ECL	مرحلة (١)
٤٩٢,٤٩٥	٩,٩٥٣,٥٥٦	٣٥,٤٩٦	٥١,٤٨٦	٢٦٧,٨١٤	٥,٦٢٣,٤٦١	١٨٩,١٨٥	٤,٢٧٨,٦٠٩	٣٩٢,٤٩٥	شركات كبيرة
١٣٣,٨٩٢	٩٦٤,٣٤١	٥,١٤٠	١٢,٨٤٤	١١٦,٤١٥	٢٦٣,٥٧٩	١٢,٣٣٧	٦٨٧,٩١٨	١٣٣,٨٩٢	شركات متسطه
٥٥,١٦٨	١,٦٦٦,٢٥٦	١١,٣٢٦	٢١,٧٦٤	٦,٥٥٥	٢٧,٣٦١	٣٧,٢٨٧	١,٦١٧,١٣١	٥٥,١٦٨	أفراد
١٦٠,٥٢٨	١,١٥٨,٤٩٣	٨٤,٢١٨	١٢٢,٨٧٣	٥١,٧٩٨	١٢٧,٦١٣	٢٤,٥١٢	٩٠٨,٠٠٧	١٦٠,٥٢٨	شركات صغيرة
٢,٥٦٠	٨٤,٨٢٩	١,٢٩٨	١,٣٠٤	-	-	١,٢٦٢	٨٣,٥٢٥	٢,٥٦٠	شركات متناهية الصغر
٨٤٤,٦٤٣	١٣,٨٢٧,٤٧٥	١٣٧,٤٧٨	٢١٠,٢٧١	٤٤٢,٥٨٢	٦,٠٤٢,٠١٤	٢٦٤,٥٨٣	٧,٥٧٥,١٩٠		الإجمالي

(بالألف جنيه مصرى)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

ECL	الإجمالي	ECL	مرحلة (٣)	ECL	مرحلة (٢)	ECL	مرحلة (١)	ECL	مرحلة (١)
٢٤٠,٣٤١	٨,٨٩٩,٣٦٧	٣٤,٤٠٧	٥٤,٧٥٤	١٩٢,٠٦٩	٥,٢٩٤,٩٣٦	١٣,٨٦٥	٣,٥٤٩,٦٧٧	٢٤٠,٣٤١	شركات كبيرة
١٤٨,٣٣١	٥٨٣,٤٣١	١٤٣,٣٦٧	٢٥١,٣٣٦	٥٩	٧,٧١٢	٤,٩٠٥	٣٢٤,٣٨٣	١٤٨,٣٣١	شركات متسطه
١٠٥,٩٥٧	١,٣٣٦,٣٦٨	٣٦,٥٤٨	٣٩,٠٣٦	١,١١٢	١١,٦١٠	٦٨,٢٩٧	١,٢٨٥,٧٢٢	١٠٥,٩٥٧	أفراد
١٥٢,٢٩٧	٨٧٧,٨٩٥	١٣٠,٢٠٧	١٦٨,٤٩٣	٢,٦١٧	٣٠,٢٢٦	١٩,٤٧٣	٦٧٩,١٧٦	١٥٢,٢٩٧	شركات صغيرة
١,٩١٣	١٨,١٦٥	٩٧١	٢,٨٤٤	٧٨	٣٧٧	٨٦٤	١٤,٩٤٤	١,٩١٣	شركات متناهية الصغر
٦٤٨,٨٣٩	١١,٧١٥,٢٢٦	٣٤٥,٥٠٠	٥١٦,٤٦٣	١٩٥,٩٣٥	٥,٣٤٤,٨٦١	١٠٧,٤٠٤	٥,٨٥٣,٩٠٢		الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

ECL مخصص خسائر الأضمحلال

تحليل حركة مخصص خسائر الأضمحلال للمشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً لأنواع :

(بألف جنيه مصرى)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الاجمالي	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	أفراد فقط	الرصيد أول السنة
٦٤٨,٨٣٩	٥٤٢,٨٨٢	١٠٥,٩٥٧	
٦٣٦,٤٦٧	٦٣٣,٢٤٩	٣,٢١٨	عبء الأضمحلال خلال السنة
(٣٧,٦١٣)	(٢٣,٧٠٩)	(١٣,٩٠٤)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
(٤٠٢,٩٢٢)	(٣٦٢,٨١٤)	(٤٠,١٠٨)	مخصص انتفي الغرض منه
(١٢٨)	(١٣٣)	٥	فروق تقييم
<u>٨٤٤,٦٤٣</u>	<u>٧٨٩,٤٧٥</u>	<u>٥٥,١٦٨</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

(بألف جنيه مصرى)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الاجمالي	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	أفراد فقط	الرصيد أول السنة
٨٩٦,١٧٢	٧٧١,٤٩٤	١٢٤,٦٧٨	
٢٨٥,٩١٤	٢٢٥,٠٣٤	٦٠,٨٨٠	عبء الأضمحلال خلال السنة
-	(٢,٥٠٠)	٢,٥٠٠	مناقلة
(٤٢٤,٢٥٣)	(٣٥٤,١٧٥)	(٧٠,٠٧٨)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
(١٠٥,٩٣٣)	(٩٣,٩٦٢)	(١١,٩٧١)	مخصص انتفي الغرض منه
(٣,٠٦١)	(٣,٠٠٩)	(٥٢)	فروق تقييم
<u>٦٤٨,٨٣٩</u>	<u>٥٤٢,٨٨٢</u>	<u>١٠٥,٩٥٧</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

١٨ - استثمارات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
بألف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
بألف جنيه مصرى

١/١٨ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

أدوات دين - بالقيمة العادلة :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية أدون الخزانة

- مدرجة في سوق الأوراق المالية أدوات دين

أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية

وثانى صناديق استثمار :

- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية

اجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (١)

١/٨ ب - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

وثانى صناديق استثمار :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

اجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر (٢)

١/٨ ج - استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

أدوات دين :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

أدون الخزانة

عمليات بيع أدون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء

عواائد لم تستحق بعد

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

اجمالي (أ)

- أدوات دين أخرى

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

اجمالي (ب)

اجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (أ + ب) (٣)

اجمالي استثمارات مالية (٣+٢+١)

<u>١,١٤٨,٨٥١</u>	<u>١,٣٩٤,٨٦٦</u>
<u>٢٨,٤٣٠,٦٣٩</u>	<u>٢٨,٣٩٦,٢٩٦</u>

<u>٢٥١,٦٢٧</u>	<u>٢٤٨,٧٦٤</u>
<u>٤٢٣,٧٧٤</u>	<u>٤٤٤,١١٤</u>

<u>١١,٧٩٦,٥٨١</u>	<u>٩,٦٦٥,٧٧٠</u>
(٤٦,٢٤٠)	-
(١٩٩,٥٧٠)	(١٤٤,٣٦٨)
(٤٩,٥٨٣)	(٣٧,٥٩٧)
<u>١١,٥٠١,١٨٨</u>	<u>٩,٤٨٣,٨٠٥</u>

<u>٣٥,١٢٠,٦٤٦</u>	<u>٤٦,٢٣٠,٧٦٤</u>
(٥١,٦٩٨)	(٣٧,٢٢٦)
<u>٣٥,٠٦٨,٩٤٨</u>	<u>٤٦,١٩٣,٥٣٨</u>
<u>٤٦,٥٧٠,١٣٦</u>	<u>٥٥,٦٧٧,٣٤٣</u>

<u>٧٥,٤٢٤,٥٤٩</u>	<u>٨٤,٥١٧,٧٥٣</u>
-------------------	-------------------

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

وفيما يلى تحليل أذون خزانة بكل محفظة مالية :

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

وتتمثل أذون خزانة في :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م بالملايين جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بالملايين جنيه مصرى	
-	٢٦١,٤٧١	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
٥,١٧٢,٨٩٦	١,٠٤٩,٩٩٧	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
١٠,٩٦١,٤٨٢	٥,٠١٨,٠١٦	أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم
٨,٩٠٢,٩٤٩	١٨,٠٦٦,٢٧٩	أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم
-	(٤٣,٩٢٨)	عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء
<u>(١,٤٨٥,٥٢٨)</u>	<u>(١,٤٧٧,٧٧٤)</u>	عوائد لم تستحق بعد
<u>٢٣,٥٥١,٧٩٩</u>	<u>٢٢,٨٧٤,٠٦١</u>	إجمالي

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة :

وتتمثل أذون خزانة في :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م بالملايين جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بالملايين جنيه مصرى	
٦٠٠,٠٠٠	-	أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم
١١,١٩٦,٥٨١	٩,٦٦٥,٧٧٠	أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم
<u>(١٩٩,٥٧٠)</u>	<u>(١٤٤,٣٦٨)</u>	عوائد لم تستحق بعد
<u>(٤٦,٢٤٠)</u>	<u>-</u>	عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء
<u>(٤٩,٥٨٣)</u>	<u>(٣٧,٥٩٧)</u>	مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
<u>١١,٥٠١,١٨٨</u>	<u>٩,٤٨٣,٨٠٥</u>	إجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

١٨ - استثمارات مالية - تابع

١٨ - استثمارات في شركات تابعة وشقيقة

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات التابعة والشقيقة كما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

نسبة المساهمة	القيمة الدقترية	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)		أصول الشركة	البلد مقر الشركة
				بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى		
%٣٤,٧٢	٣٦,٤٧٩	١,٥٥٤	٤٧,٧٢٩	٣٢,٠٠٣	٩٥,٢٥١	مصر	الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية "فوديكو" (٥)
%٤٠,٠٠	٣٥,٢٠٠	٤٤,٥٩٠	٥٨١,٦٢٩	٢٤٩,٧٥٥	٥٥٦,٠٤٦	مصر	الأفق للاستثمار والتنمية الصناعية (٥)
%٤٤,٤٤	١	(٨٤٤)	٣,٨٤٥	٤٦,٧٨٢	٣٦,٣٧٠	مصر	الوطنية الحديثة للصناعات الخشبية (٥)
%٤٤,٠٠	٧٦,٧٢٠	٧٩,٤٩١	٦٤٣,٦٦١	٤٧٨,٩٧٦	٨١٩,٨٦٩	مصر	إيكوباك لصناعة مواد التغليف (٥)
%٥١,٣٨	٢٤,١٤٧	٣٠,٦٠٢	٢٤٨,٨٧٨	١٨٢,٥٢٤	٣٧٣,٦٧٩	مصر	مصر لصناعة مواد التغليف "إيجيراب" (٥)
%٣١,٣٧	٦٨,٧١٥	٥٩,٤١٦	٥٢١,٦٠٩	٤٧٧,٢٢٩	٧٦٤,٥٩٣	مصر	القاهرة لصناعة الكرتون "كوباك" (٥)
%٧٩,٠٠	٣,٤٨١	(١٤٣)	١٥٥,٠٨٤	١,٤٢٢	٤,٨٨٣	صرافة بنك فيصل (٥)	
%٩٩,٩٩	٧٤٩,٩٥٧	٥,٦١٦	١٥,٧٥٨	٣,٥٣٦	٨٣٧,٩٦٨	مصر	فيصل للاستثمارات المالية (٥)
%٧٩,٩٠	٢٣,٩٧٠	١,٩٤٢	٧,٣٦٦	١٨,٧٤٩	٥٣,١٥١	مصر	فيصل للتداول الأوراق المالية (٥)
%٢٨,٦٤	-	(٤,٥٢٦)	٩,٣٤٦	١٠,٧٥١	٧٠,٣٦٢	مصر	طاقة للصناعات الإلكترونية (٥)
%٢٥,٥٠	<u>٤,٩٩٠</u>	<u>٧٢٢</u>	<u>٨٨,٣٨٦</u>	<u>٢١٨,٥٩٤</u>	<u>٤٤٥,٤١٠</u>	مصر	فيصل للاستثمار والتسويق العقاري (٥)
	<u>١,٠٢٣,٦٦٠</u>						الإجمالي (١)

ب-شركات شقيقة:

%٢٤,٣٠	١٩,٦٣٣	١٣٨,٦٢٧	٦٠٦,٦٤٩	١٥٣,٣٨٣	٥٦٤,٤٧٣	مصر	مستشفى مصر الدولي (٣)
%٢٢,٧٥	٧٤,٧٧٣	١٦٩,٠٧٦	٢١١,٩٢٩	١١١,١٠٨	٦٥٨,١٥٤	مصر	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات (٤)
%٢٥,٠٠	-	(١٩١)	٦	١,٦٣٥	٦٥٣	مصر	عربى للوساطة فى التأمين (٢)
%٤٠,٠٠	٩٨,٠٨٠	(٣٠,٠٨٧)	٧٣,١٧٤	١,٣٣٠,٩٧٤	١,١٦٤,٤٥٩	مصر	أشجار سيني للتنمية و التطوير (٣)
%٤٤,٠٠	-	١١	٥٩٠	١٤٩	٧٨٤	مصر	العربيّة لأعمال التطهير "أراديس" (٣)
%٤٨,٥٧	-	١٢٦	٢,٦٣٩	٣,٩٦١	٧,٩٤٠	مصر	الجيزة للبوكيات والصناعات الكيماوية (١)
%٢٥,٥١	<u>٥٨,٤٢١</u>	<u>(٤٣,٥٥٠)</u>	<u>٤,٥٢٦</u>	<u>٤,١٧٣,٩٧٣</u>	<u>٤,١٧٤,٢٨٦</u>	مصر	ارضك للتنمية والاستثمار العقاري (٣)
	<u>٢٥٠,٩٠٧</u>						الإجمالي (٤)
	<u>١,٢٧٤,٥٦٧</u>						الإجمالي (١+٤)

أدرجت بعض الشركات كشركات تابعة رغم انخفاض نسبة المساهمة فيها عن ٥٠% حيث أن مصر فنا يمتلك بطريق مباشر وغير مباشر القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لتلك الشركات .

- ١ البيانات الواردة طبقاً للقواعد المالية في ٢٠١٦/١٢/٣١ م
- ٢ البيانات الواردة طبقاً للقواعد المالية في ٢٠١٧/١٢/٣١ م
- ٣ البيانات الواردة طبقاً للقواعد المالية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ م
- ٤ البيانات الواردة طبقاً للقواعد المالية في ٢٠٢١/٠٦/٣٠ م
- ٥ البيانات الواردة طبقاً للقواعد المالية في ٢٠٢١/٠٩/٣٠ م

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

١٨ - استثمارات مالية - تابع

١٨/د - استثمارات في شركات تابعة وشقيقة

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات التابعة والشقيقة كما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

نسبة المشاركة	القيمة الدقترية	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	القرارات (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	أ- شركات تابعة :	
							بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
%٣٤,٧٢	٣٦,٤٧٩	١٣,٧٢٣	٥٢,٣١٦	٣٧,٠٨٠	١٠٤,٥٣٤	مصر	الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية "فوديكو" (٥)	
%٤٠,٠٠	٣٥,٢٠٠	٣,٤٢٢	٤٦٥,٢٢١	٣٢٢,١٦٦	٥٦٥,٨٥٥	مصر	الأقى للاستثمار والتربية الصناعية (٥)	
%٤٤,٤٤	١	(٢,٤٥٠)	٨,٤٥٦	٤٣,٧٧٧	٣٦,١٩٩	مصر	الوطنية الحديثة للصناعات الخشبية (٥)	
%٤٠,٠٠	٧٦,٧٢٠	٣١,٠٥٤	٥١٣,٥٣٤	٤١٩,٤٨٦	٦٨٧,٧٢٥	مصر	إيكوباك لصناعة مواد التغليف (٥)	
%٥١,٣٨	٢٤,١٤٧	١٦,٥٣٢	٢٢٥,٦٨٥	١٦٧,١٠٨	٣٣٠,٩٥٢	مصر	مصر لصناعة مواد التغليف "إيجيراب" (٥)	
%٣١,٣٧	٦٨,٧١٥	٣٣,٣٩٨	٤١١,٧٢٣	٣٣٩,٢٤٤	٥٨٠,٣٤٣	مصر	القاهرة لصناعة الكرتون "كوباك" (٥)	
%٨٧,٠٠	٤,٣٥٠	(١٢٢)	١٠٩,٠٦٠	١,٤٢٥	٥,٠٥٣	صرافة بنك فيصل (٥)		
%٩٩,٩٩	٦١٩,٩٦٥	٤,٦٣٠	١٢,٧٢٢	٥,٦٧١	٦٨٨,٥٧٠	مصر	فيصل للاستثمارات المالية (٥)	
%٧٩,٩١	٢٣,٩٧٠	١,٠٢٢	٥,٤٢١	١٤,٣٥٩	٤٦,٥٠٠	صرافة بنك فيصل (٥)		
%٢٨,٠٠	-	(٧,٦٠٥)	١,٣٩١	١٠,١٩٩	٨٠,٦٦٣	مصر	طاقة للصناعات الإلكترونية (٥)	
%٢٥,٥٠	٤,٩٩٠	٩,٤٠٤	١٠٢,١٧٤	١٧٣,٣٥٥	٣٩٨,٩٧٩	صرافة بنك فيصل (٥)		
							الإجمالي (١)	
							٨٩٤,٥٣٧	

ب- شركات شقيقة:

%٢٤,٣٠	١٩,٦٣٣	١١٤,١٤٥	٥٠٧,٥١٩	١١٦,٥٦٨	٤١٦,١٧٥	صر	مستشفى مصر الدولي (٥)	
%٣٢,٧٥	٧٤,٧٧٣	١٤٦,٦٦٨	١٧٧,٥٠٤	٣٩,٤٣٩	٥٤١,٩٢٧	صر	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات (٤)	
%٢٥,٠٠	-	(١٩١)	٦	١,٦٣٥	٦٥٣	صر	عرببة للواسطة في التأمين (٢)	
%٤٠,٠٠	٩٤,٧٠٠	(١٧,٥٦٨)	١١٠,٢٨٦	١,١٨٧,٢٥٧	١,٠١٩,٧٤٨	صر	أشجار سيني للتنمية والتطوير (٣)	
%٤٠,٠٠	-	١٣	٦٣٣	٢١٠	٨٣٥	صر	العربية لأعمال التطهير "أراديس" (٣)	
%٤٨,٥٧	-	١٢٦	٢,٦٣٩	٣,٩٩١	٧,٩٤٠	صر	الجيزة للبويات والصناعات الكيماوية (١)	
%٢٩,٢٦	٥٨,٤٢١	(٤٢,٢٠٨)	٥,٣٩٠	٤,١٤٥,٦٧٦	٤,١١٦,٩٢٧	صر	ارضك للتنمية والاستثمار العقاري	
							الإجمالي (١ ب)	
							٢٤٧,٥٢٧	
							١,١٤٢,٠٦٤	

أدرجت بعض الشركات كشركات تابعة رغم انخفاض نسبة المساهمة فيها عن ٥٠% حيث أن مصر فنا يمتلك بطريق مباشر وغير مباشر القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لتلك الشركات .

١- البيانات الواردة طبقاً للقواعد المالية في ٢٠١٦/١٢/٣١ م

٢- البيانات الواردة طبقاً للقواعد المالية في ٢٠١٧/١٢/٣١ م

٣- البيانات الواردة طبقاً للقواعد المالية في ٢٠١٩/١٢/٣١ م

٤- البيانات الواردة طبقاً للقواعد المالية في ٢٠٢٠/٠٦/٣٠ م

٥- البيانات الواردة طبقاً للقواعد المالية في ٢٠٢٠/٠٩/٣٠ م

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

١٨ - (خسائر) الاستثمارات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
بألف جنيه مصرى	بألف جنيه مصرى
(١٩,٩٠١)	٢٥,٩٥
(٢,٨٥٦)	٢,٩١١
(١١,٥٦٦)	(١٠٣,٧٤٧)
(٣٤,٣٢٣)	(٧٤,٩٣١)

أرباح (خسائر) بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
 رد(خسائر) اضمحلال شركات تابعة و شقيقة
 (خسائر) اضمحلال أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
 الإجمالي

١٩ - أصول غير ملموسة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
بألف جنيه مصرى	بألف جنيه مصرى
٤٠,٤٤١	٤٧,٤٥٦
٤١,٨١٢	٦٨,٦٩٥
(٣٤,٧٩٧)	(٣٩,٨٨٧)
٤٧,٤٥٦	٧٦,٢٦٤

رصيد أول السنة
 إضافات
 استهلاك
 الإجمالي

٢٠ - أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
بألف جنيه مصرى	بألف جنيه مصرى
١,١٥٦,٩٨٣	١,٧١١,٤٠٩
١٦٩,٣٧٥	١٤٨,٩٤٨
٦٨٣,٠٠٣	٩٩٣,٢٩٢
١٦١,٤٧٢	١٧,٥٩٧
٢٢٥,٤٩٣	٣٤١,١٨٠
٧٠,٠٠٠	-
٩,٥٣٢	٩,٥٩٩
٣٧,٢٧٢	٤٦,٧٧٩
٩٤,٩٠٠	١٠٣,٢٤٥
٤٩	٥٠
٢,٦٠٨,٠٧٩	٣,٣٧٢,٠٩٩

الإيرادات المستحقة
 الأصول التي ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم الأضمحلال) *
 مشروعات تحت التنفيذ **
 مسدد تحت حساب الضرائب
 أخرى
 مستحقات على شركة فيصل للاستثمار والتسويق العقاري
 التأمينات والعهد
 المصروفات المقدمة
 دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
 القرض الحسن
 الإجمالي

* تتمثل في وحدات سكنية وإدارية وأراضي تم الاستحواذ عليها مقابل تسوية مدرونة بعض عمالء التوظيف ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك ممكناً ، ويتم إخطار البنك المركزي المصري بموقف تلك الأصول في نهاية كل شهر وفقاً لمتطلبات المادة ٨٧ من القانون ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ م.

** بيانها كالتالي :

فرع البنك / العاصمة الادارية الجديدة	ألف جم	٨٤٤,٣١٥
فرع البنك / الشيخ زايد	ألف جم	٥٦,٧٠٨
شركة مصر الدولية للأنظمة	ألف جم	٤,١٧٢
فرع البنك / بنى سويف	ألف جم	٣٦,٢٩٣
فرع البنك / شبين الكوم	ألف جم	٣٩,٨٢٤
مكتبة بنك فيصل الالكترونية	ألف جم	٧٧
النظام الالى للخزانة	ألف جم	١١,٩٠٣
الاجمالي	ألف جم	٩٩٣,٢٩٢

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

٢١ - أصول ثابتة

الإجمالي	أخرى	آلات ومعدات	تحسينات	اراضي ومباني مستأجرة	أصول مستأجرة بالألف جنيه مصرى	الرصيد في ٢٠٢٠/١١ م
بالملايين جنيه مصرى	بالملايين جنيه مصرى	التكلفة				
١,٤٤٢,٤٤٩	٢٣٩,٨١٧	١٠٢,٨٢٤	٨,٨٩٦	١,٠٩٠,٩١٢		١٠٩٠,٩١٢
(٢٣٠,٦٥٥)	(٧٢,٧٩٨)	(١٩,٩٢٦)	(٤,١٤١)	(١٣٣,٧٩٠)		١٣٣,٧٩٠
<u>١,٢١١,٧٩٤</u>	<u>١٦٧,٠١٩</u>	<u>٨٢,٨٩٨</u>	<u>٤,٧٥٥</u>	<u>٩٥٧,١٢٢</u>		<u>٩٥٧,١٢٢</u>
١,٢١١,٧٩٤	١٦٧,٠١٩	٨٢,٨٩٨	٤,٧٥٥	٩٥٧,١٢٢		٩٥٧,١٢٢
١١٩,٤١٤	٤٦,٣٣٣	١٦,١١٩	٦١٥	٥٦,٣٤٧		٥٦,٣٤٧
(٨١,٥٩٦)	(٥٦,٧٧٢)	(١٢,٣٢٦)	(١,٢٩٥)	(١١,٢٠٣)		(١١,٢٠٣)
(٢,٥١٧)	(٢,٥١٧)	-	-	-		-
<u>٢,٥١٧</u>	<u>٢,٥١٧</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>		<u>-</u>
<u>١,٢٤٩,٦١٢</u>	<u>١٥٦,٥٨٠</u>	<u>٨٦,٦٩١</u>	<u>٤,٠٧٥</u>	<u>١,٠٠٢,٢٦٦</u>		<u>١,٠٠٢,٢٦٦</u>
١,٥٥٩,٣٤٦	٢٨٢,٦٣٣	١١٨,٩٤٣	٩,٥١١	١,١٤٧,٢٥٩		١,١٤٧,٢٥٩
(٣٠٩,٧٣٤)	(١٢٧,٠٥٣)	(٣٢,٢٥٢)	(٥,٤٣٦)	(١٤٤,٩٩٣)		(١٤٤,٩٩٣)
<u>١,٢٤٩,٦١٢</u>	<u>١٥٦,٥٨٠</u>	<u>٨٦,٦٩١</u>	<u>٤,٠٧٥</u>	<u>١,٠٠٢,٢٦٦</u>		<u>١,٠٠٢,٢٦٦</u>
١,٢٤٩,٦١٢	١٥٦,٥٨٠	٨٦,٦٩١	٤,٠٧٥	١,٠٠٢,٢٦٦		١,٠٠٢,٢٦٦
٣٧٦,٠٣٦	٣٧,٨٥٤	٣٥,٨٧٢	١٥,٩٧٤	٢٨٦,٣٣٦		٢٨٦,٣٣٦
(٨٦,٢٠١)	(٥٤,٩٥٦)	(١٣,٦١٨)	(٢,١٢١)	(١٥,٥٠٦)		(١٥,٥٠٦)
-	-	-	٤٤٠	(٤٤٠)		(٤٤٠)
-	-	-	(١٢)	١٢		١٢
<u>١,٥٣٩,٤٤٧</u>	<u>١٣٩,٤٧٨</u>	<u>١٠٨,٩٤٥</u>	<u>١٨,٣٥٦</u>	<u>١,٢٧٢,٦٦٨</u>		<u>١,٢٧٢,٦٦٨</u>
١,٩٣٥,٣٨٢	٣٢١,٤٨٧	١٥٤,٨١٥	٢٥,٩٢٥	١,٤٣٣,١٥٥		١,٤٣٣,١٥٥
(٣٩٥,٩٣٥)	(١٨٢,٠٠٩)	(٤٥,٨٧٠)	(٧,٥٦٩)	(١٦٠,٤٨٧)		(١٦٠,٤٨٧)
<u>١,٥٣٩,٤٤٧</u>	<u>١٣٩,٤٧٨</u>	<u>١٠٨,٩٤٥</u>	<u>١٨,٣٥٦</u>	<u>١,٢٧٢,٦٦٨</u>		<u>١,٢٧٢,٦٦٨</u>
٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٨٩,٦٦٧</u>				
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٤٥٠,٠٠٠</u>				
الإجمالي	<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٥٣٩,٦٦٧</u>				
بنوك محلية	<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٤٥٠,٠٠٠</u>				
بنوك ومؤسسات خارجية	<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٨٩,٦٦٧</u>				
الإجمالي	<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٥٣٩,٦٦٧</u>				
أرصدة بدون عائد	<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٨٩,٦٦٧</u>				
أرصدة ذات عائد	<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٤٥٠,٠٠٠</u>				
الإجمالي	<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٥٣٩,٦٦٧</u>				
أرصدة متداولة	<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٤٥٠,٠٠٠</u>				
أرصدة غير متداولة	<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٨٩,٦٦٧</u>				
الإجمالي	<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٥٣٩,٦٦٧</u>				

٢٢ - أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
بالملايين جنيه مصرى	بالملايين جنيه مصرى	بالملايين جنيه مصرى
١٥٠,٢٤٨	٨٩,٦٦٧	
-	٤٥٠,٠٠٠	
<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٥٣٩,٦٦٧</u>	
-	<u>٤٥٠,٠٠٠</u>	
<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٨٩,٦٦٧</u>	
<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٥٣٩,٦٦٧</u>	
-	<u>٤٥٠,٠٠٠</u>	
<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٨٩,٦٦٧</u>	
<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٥٣٩,٦٦٧</u>	
-	<u>٤٥٠,٠٠٠</u>	
<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٨٩,٦٦٧</u>	
<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٥٣٩,٦٦٧</u>	
-	<u>٤٥٠,٠٠٠</u>	
<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٨٩,٦٦٧</u>	
<u>١٥٠,٢٤٨</u>	<u>٥٣٩,٦٦٧</u>	

حسابات جارية
أرصدة ودائع
الإجمالي
بنوك محلية
بنوك ومؤسسات خارجية
الإجمالي
أرصدة بدون عائد
أرصدة ذات عائد
الإجمالي
أرصدة متداولة
أرصدة غير متداولة
الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

٢٣ - الأوعية الادخارية وشهادات الادخار

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م</u> <u>بألف جنيه مصرى</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م</u> <u>بألف جنيه مصرى</u>	
٨,٢٠١,٣٢١	٨,٨٣٨,٦٥٩	حسابات تحت الطلب
٥٤,٣٣٦,٣٨٢	٥٧,٦٤٢,٠٨٥	حسابات لأجل وبإخطار
٣٤,١٨٩,١٥٢	٤٢,٨٤٧,٧٥٤	شهادات ادخار
٢١٨,٠٢٤	٢٣١,٦٥٣	آخر *
<u>٩٦,٩٤٤,٨٧٩</u>	<u>١٠٩,٥٦٠,١٥١</u>	<u>الإجمالي</u>
٢,٧١٦,٥١٦	٢,٩٣٩,٧٨٨	حسابات مؤسسات
٩٤,٢٢٨,٣٦٣	١٠٦,٦٢٠,٣٦٣	حسابات الأفراد
<u>٩٦,٩٤٤,٨٧٩</u>	<u>١٠٩,٥٦٠,١٥١</u>	<u>الإجمالي</u>
٨,٤١٩,٣٤٥	٩,٠٧٠,٣١٢	أرصدة بدون عائد
٨٨,٥٢٥,٥٣٤	١٠٠,٤٨٩,٨٣٩	أرصدة ذات عائد متغير
<u>٩٦,٩٤٤,٨٧٩</u>	<u>١٠٩,٥٦٠,١٥١</u>	<u>الإجمالي</u>
٢٩,٥٢٠,٧٥١	٣٢,١٩٠,٨٤٣	أرصدة متداولة
٦٧,٤٢٤,١٢٨	٧٧,٣٦٩,٣٠٨	أرصدة غير متداولة
<u>٩٦,٩٤٤,٨٧٩</u>	<u>١٠٩,٥٦٠,١٥١</u>	<u>الإجمالي</u>

* تتضمن بند الأوعية الادخارية وشهادات الادخار أرصدة قدرها ٢١,٥١٩ ألف جنيه مصرى مقابل ١٤,٩٠٦ ألف جنيه مصرى في تاريخ المقارنة ، تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستدينه – استيراد وتصدير والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريباً قيمتها الحالية .

٤٤ - التزامات أخرى

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م</u> <u>بألف جنيه مصرى</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م</u> <u>بألف جنيه مصرى</u>	
٢,٤١٠,٣٩٣	٢,٧١٣,٢١٤	عوائد مستحقة للعملاء
٦٥,٣٧٣	١١٠,٣٥٥	دائنون متنوعون *
٧٣,٥٦٨	٧٠,٩٦٥	توزيعات مساهمين
١٥,٣٥٦	١٩,١١٧	التزامات ضريبية (ضرائب دمغة نسبية) **
٥٣,٢٨٣	٧٤,٤٧٤	أرصدة دائنة متنوعة
٧٤٤	٧٤٠	حصيلة كوبونات عملاء البنك
١٣٦,٦٨٩	١٨٠,٣١٠	الزكاة المستحقة شرعاً
٥,٥١٦	٧,١٣٦	شيكات موقوفة الدفع
١,٤٧٢	٩٠٤	مصاريفات مستحقة
٤٩٠	٨٦٩	حصة العاملين في الأرباح
<u>٢,٧٦٢,٨٨٤</u>	<u>٣,١٧٨,٠٣٤</u>	<u>الإجمالي</u>

* بيانها كالتالي :-

٢٤,٨٠٦	ألف جم	مستحقات صندوق التمويل العقاري
٢٨,٢٨١	ألف جم	مساهمة تكافلية
٢٨,١١٢	ألف جم	مستحقات للغير
٢٩,١٠٦	ألف جم	متنوعة
<u>١١٠,٣٥٥</u>	<u>ألف جم</u>	<u>الإجمالي</u>

** يمثل المبالغ المجنبة لمقابلة مطالبة مركز كبار الممولين بضربيه دمغة نسبية على عمليات المرابحات والمشاركات والمضاربات وهذه المبالغ تسد دباعاً إلى مصلحة الضرائب كل ربع سنة طبقاً لقانون ضرائب الدمغة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

٤٥ - مخصصات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
بالمليون جنيه مصرى	بالمليون جنيه مصرى
٨,٤٨٨	٣٥,٩٨٩
(١٢)	(٣٠)
(٣٢,٥٤٨)	(٣٠,١١٢)
٦١,٤٦١	٢٧,٨٠٠
(١,٤٠٠)	(٦٨)
٣٥,٩٨٩	٣٣,٥٧٩

الرصيد في أول السنة كما سبق إصدارها
فروق تقييم عملات أجنبية
انتفى الغرض منها
تدعيمات
ادمادات
الاجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
بالمليون جنيه مصرى	بالمليون جنيه مصرى
٤,٦١٩	١,٠٥٥
١٤,٥٤٦	١,٣٣٢
-	١,٨٢١
٤,٠٠٠	٣,٩٤٩
٧,٧٤٢	٢٢,٣٤٨
٥,٠٨٢	٣,٠٧٤
٣٥,٩٨٩	٣٣,٥٧٩

مخصص ارتباطات رأسمالية
مخصص التزامات عرضية منتظم
مخصص تعهدات
مخصص الخسائر التشغيلية
مطالبات قضائية
مخصص التزامات عرضية غير منتظم
اجمالي

٤٦ - رأس المال المدفوع

يبلغ رأس المال المدفوع مبلغ ٥,٦٧٧,٥٠٩ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بقيمة أسمية ١ دولار للسهم وجميع الأسهم مسدده بالكامل .

الاجمالي	أسهم عادية	عدد الأسهم
بالمليون جنيه مصرى	بالمليون جنيه مصرى	بالمليون جنيه مصرى
٤,٠٨٦,٨٦٥	٤,٠٨٦,٨٦٥	٥٠٦,٢٢٦,٢٠٨
١,٥٩٠,٦٤٤	١,٥٩٠,٦٤٤	١٠١,٢٤٥,٢٤٢
٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩	٦٠٧,٤٧١,٤٥٠

الرصيد في أول السنة
اسهم مجانية بواقع %٢٠ ممولة من الارباح المحتجزة
الرصيد في نهاية السنة

- وافقت الجمعية العامة العادية على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع للبنك في اجتماعها بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٨ م على توزيع أسهم مجانية على السادة المساهمين بواقع ٢٠ % وفقا لعمله المساهمة ممولة من الارباح المحتجزة .

- وفقا لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ تم تحديد رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للبنك بمبلغ خمسة مليارات جنيه مصرى ، ويلتزم المخاطبون بأحكام القانون بتوفيق أوضاعهم طبقا لأحكامه وذلك خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل به ولمجلس إدارة البنك المركزي مد هذه المدة لمدة أو مدد أخرى لا تتجاوز سنتين على أن يصدر البنك المركزي اللوائح والقرارات المنفذة لأحكام القانون و تم الانتهاء من زيادة رأس المال ليتجاوز الحد المقرر من البنك المركزي المصري ليصل إلى ٥,٦٨ مليار جنيه مصرى .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

٢٧ - الاحتياطيات

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م</u>
<u>بألف جنيه مصرى</u>	<u>بألف جنيه مصرى</u>
٨٧,٢٦٣	٨٥,٤٠١
١,٤٤٠,٦١٣	١,٦٤٦,١٨٤
٢٢,٦٨٣	٢٥,٢٣٣
١,٦٦٦,٨٢٠	١,٨٠٣,٩٤١
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
<u>٣,٣٦٦,٥٣٢</u>	<u>٣,٧٠٩,٩١٢</u>

- احتياطي المخاطر البنكية العام
- احتياطي قانوني (عام)
- احتياطي رأسمالي *
- احتياطي القيمة العادلة
- احتياطي المخاطر العام
- إجمالي

* يمثل أرباح بيع أصول ثابتة تم تحويلها للاحياطي الرأسمالي قبل اجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للمادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ م.

أ- احتياطي المخاطر البنكية العام

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م</u>
<u>بألف جنيه مصرى</u>	<u>بألف جنيه مصرى</u>
٩٥,١٢٣	٨٧,٢٦٣
(٧,٨٦٠)	(١,٨٦٢)
<u>٨٧,٢٦٣</u>	<u>٨٥,٤٠١</u>

الرصيد في أول السنة المالية
المحول من احتياطي المخاطر البنكية عن أصول آلت ملكيتها للبنك
الرصيد في نهاية السنة المالية

ب - احتياطي قانوني (عام)

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م</u>
<u>بألف جنيه مصرى</u>	<u>بألف جنيه مصرى</u>
١,١٦٩,١٥٦	١,٤٤٠,٦١٣
٢٧١,٤٥٧	٢٠٥,٥٧١
<u>١,٤٤٠,٦١٣</u>	<u>١,٦٤٦,١٨٤</u>

الرصيد في أول السنة المالية
محول من أرباح السنة المالية السابقة إلى احتياطي قانوني (عام)
الرصيد في نهاية السنة المالية

ج - احتياطي رأسمالى

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م</u>
<u>بألف جنيه مصرى</u>	<u>بألف جنيه مصرى</u>
٢٢,٤٠٣	٢٢,٦٨٣
٢٨٠	٢,٥٥٠
<u>٢٢,٦٨٣</u>	<u>٢٥,٢٣٣</u>

الرصيد في أول السنة المالية
محول من أرباح السنة المالية السابقة إلى احتياطي رأسمالى
الرصيد في نهاية السنة المالية

د - احتياطي القيمة العادلة

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م</u>
<u>بألف جنيه مصرى</u>	<u>بألف جنيه مصرى</u>
١,٩٤٦,٨٧١	١,٦٦٦,٨٢٠
(٢٩٩,٨٥٤)	٣٥,٨٣٤
٨,٢٣٧	(٢,٤٦٠)
<u>١١,٥٦٦</u>	<u>١٠٣,٧٤٧</u>
<u>١,٦٦٦,٨٢٠</u>	<u>١,٨٠٣,٩٤١</u>

الرصيد في أول السنة المالية
التغير في القيمة العادلة
التغير في مخصص الخسائر الأنتicipated المتوقعة لأدوات الدين
خسائر اضمحلال أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(إيضاح ١٨-هـ)
الرصيد في نهاية السنة المالية

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

ذ - احتياطي المخاطر العام

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
-	-
-	-
-	-
-	-
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣

الرصيد في أول السنة المالية
المحول من احتياطي مخاطر معيار IFRS 9
المحول من الاحتياطي الخاص - انتمان
المحول من احتياطي المخاطر البنكية العام - انتمان
اثر التطبيق الأولى للتعليمات
الرصيد في نهاية السنة المالية

٢٨ - الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح السنة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
٦,٩٣٤,٦٠٧	٦,٩٣٤,٣٤٦
٧,٤٦٩	١٠,٨٣٦
٧,٨٦٠	١,٨٦٢
(١,٠٤٠,١٩٧)	(١,٥٩٠,٦٤٤)
٢,٠٥٨,٢٥٦	٢,٦٨٢,٩٠٤
-	(٢٠,٥٥٧)
(٢٨٠)	(٢,٥٥٠)
(٢٧١,٤٥٧)	(٢٠٥,٥٧١)
(٥٦٤,٩١٣)	-
(١٨٠,٠٠٠)	(١٤٠,٠٠٠)
(١٧,٠٠٠)	(١٥,٠٠٠)
٦,٩٣٤,٣٤٦	٧,٦٥٥,٦٢٦

رصيد الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح السنة) في أول السنة المالية
المحول من احتياطي القيمة العادلة
المحول من احتياطي المخاطر البنكية عن اصول التملكتها
المحول من الأرباح المحتجزة تحت حساب زيادة رأس المال
صافي أرباح السنة المالية
توزيع كالأتي :
حصة البنك في دعم وتطوير الجهاز المصرفي
المحول الى الاحتياطي الرأسمالي
المحول الى احتياطي قانوني (عام)
توزيعات للمساهمين
حصة العاملين
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
رصيد الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح السنة) *

* الأرباح المحتجزة تمثل الفائض المرحل من أرباح البنك سنوياً وحتى الآن .

٢٩ - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تاريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
١,١٤٦,٤٠٣	١,٢٨٦,٠٠١
١٥,٥٣٤,٨٧٢	١٨,٦٢٧,٩٠٤
-	٢٥٧,٤٢٥
١٦,٦٨١,٢٧٥	٢٠,١٧١,٣٣٠

نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
أرصدة لدى البنوك
أوراق حكومية استحقاق (اقل من ٣ شهور)
الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

٣٠ - التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م وتم تكوين مخصص لذلك القضايا وما تم تكوينه يمثل التزام قانوني نتج عن حدث في الماضي وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ومن المتوقع تحقق خسائر عنها وتحملت به نتائج أعمال البنك.

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقديات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٣٨١,١٥٢ ألف جنيه مصرى عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م متمثلة في ارتباطات عن تعاقديات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

ج - ارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار فيما يلى :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
١,٠٥٨,٤٨٦	١,١٤٤,٢٤٣
٣٢٠,٦٧٤	٩١٥,٥٤٨
١٣٠,٥٣٤	٢٧,٤٥٩
<u>١,٥٠٩,٦٩٤</u>	<u>١,٢٦٣,٢٥٠</u>

ارتباطات عن توظيفات

خطابات ضمان

اعتمادات مستدديه استيراد

الإجمالي

٣١ - المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

تتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية السنة المالية فيما يلى :

أ - مشاركات ومرباحات ومضاربات لأطراف ذوي علاقة

شركات تابعة وشقيقة	أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٣٢٠,٦٦٠	٣٨٦,٩٣٣	٢,٥٧٢	٢,٦٨٥
٢٦٢,١٧٦	٤١٠,٤٦٨	٨٨٣	٤,٣٨١
(١٩٥,٣٠٣)	(٤٦٥,١٣٤)	(٧٧٠)	(٨١٨)
<u>٣٨٦,٩٣٣</u>	<u>٣٣٢,٢٦٧</u>	<u>٢,٦٨٥</u>	<u>٦,٢٤٨</u>
<u>٧٠,٦١٥</u>	<u>٦٠,٦٣٩</u>	<u>٣٧٦</u>	<u>٨٧٥</u>

مشاركات ومرباحات ومضاربات وتسهيلات مع العمالء

أول السنة المالية

مشاركات ومرباحات ومضاربات صادرة خلال السنة

مشاركات ومرباحات ومضاربات محصلة خلال السنة

آخر السنة

عائد المشاركات والمرباحات والمضاربات *

* العائد المذكور ضمن الرصيد المدين للعمليات

- المشاركات والمرباحات والمضاربات الممتوحة لأعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين عام ٢٠٢١ م البالغة ٤,٣٨١ ألف جنيه مصرى (مقابل ٨٨٣ ألف جنيه مصرى خلال سنة المقارنة) تسدد ربع سنوياً وشهرياً بمعدل عائد ١٤% (مقابل عائد ١٤% في سنة المقارنة) .

ب - ودائع من أطراف ذوي علاقة

شركات تابعة وشقيقة
 ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م
بألاف جنيه مصرى

٦٨,١٠١	١٢٧,٠٢١
١,٣٠٩,١٦٢	٢,٣٥٥,٨٩٥
(١,٢٥١,٣٠٧)	(٢,٣٦٥,٨١٣)
١,٠٦٥	(٦٥٤)
١٢٧,٠٢١	١١٦,٤٤٩
٥,١٠٣	٨٧٣

المستحق للعماء
الودائع في أول السنة
الودائع التي تم ربطها خلال السنة
الودائع المستردّة خلال السنة
فروق تقييم
الودائع في آخر السنة
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة

الودائع السابقة بدون ضمان وتحمّل عائد متغير وتسترد عند الطلب.

- وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١١م وفي إطار التعليمات المتعلقة بحكمة البنوك أنه يتعين على كل بنك - وفقاً لهذه التعليمات - الإفصاح عن القيمة الإجمالية (على أساس متوسط شهري) لما يتضمنه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في البنك مجتمعين ، وتباعاً لذلك فقد بلغ المتوسط الشهري المذكور عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م مبلغ ١٢,٠٤٠,٠٠٨ جنيه مصرى.

ج - صناديق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمي)

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠,٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٥٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢,٤٢٠ وثيقة المحافظ بها بمبلغ ٢٢,٩٢٨,٤٩٦ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بمبلغ ٢٠,٣٩٥,٠٧٩ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م مبلغ ١٢٥,٥٧ جنيه مصرى بعد توزيعات قدرها ٧٤,٧٥ جنيه مصرى منذ بدء النشاط كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٩٣٦,٦١٤ وثيقة .

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري وبنك التجارى الدولى (ذو العائد التراكمي)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجارى الدولى بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سي آى اسيتس مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٢٥,٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ٣٢,٠٠٠ وثيقة المحافظ بها بمبلغ ٢,٣٥٣,٦٥٣ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بمبلغ ٣,٥١٥,٨٤٠ جنيه مصرى .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م مبلغ ١٠٩,٨٧ جنيه مصرى كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٣٣٦,٨٣٤ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ اجمالي الأتعاب والعمولات ٧٠٥,٩٢٣ جنيه مصرى عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل.

٣٢ - أحداث هامة

استمر تأثير جائحة فيروس كورونا (COVID - 19) عبر جميع المناطق الجغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية و ان كان بدرجة أقل بتداعيم التوصل لأمصال و النجاح في تطعيم المواطنين في العديد من الدول و منها مصر . الا ان استمرار انتشار فيروس كورونا (COVID - 19) و ظهور تحويلات له أدى الى استمرار حالة عدم يقين في البيئة الاقتصادية العالمية . يتبع بنك فيصل الإسلامي المصري الوضع عن كثب و ذلك عن طريق خطة استمرارية الاعمال و الممارسات الأخرى الخاصة بإدارة المخاطر المتعلقة بالتعطل المحتمل للأعمال نتيجة تفشي فيروس كورونا (COVID - 19) و تأثيره على العمليات البنكية والأداء المالي .

نتجة لعدم اليقين الناتج عن تفشي فيروس كورونا (COVID - 19) و في ضوء الاجراءات التي تتخذها الدولة فيما يتعلق بإجراءات التعامل ، يقوم بنك فيصل الإسلامي المصري بمراقبة محفظة الائتمان عن كثب للوقوف على تأثير الفيروس على العوامل الكمية و النوعية المختلفة للوقف على الزيادات الكبيرة في المخاطر الائتمانية لكامل المحفظة بقطاعاتها الاقتصادية المختلفة .

وبناءً على ذلك فإن بنك فيصل الإسلامي المصري مستمر باتخاذ و تطبيق التدابير و الاجراءات الاستباقية التي بدأها منذ الربيع الأول ٢٠٢٠ م من خلال مراقبة و مراجعة حجم المخصصات و نسب النقطية الازمة للتخفيف من حدة تأثير (COVID - 19) على محفظة الائتمان مع إمكانية اتخاذ اجراءات احترازية أخرى في ضوء عدم انتهاء الجائحة بعد.